

قراءات معاصرة

لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي

بحوث محكمة في المؤتمر الدولي الثالث
(التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)
١٤٤٠/٧/٧ هـ ٢٠١٩/٣/١٤ م

الباحثون

- | | |
|------------------------------|-------------------------------|
| أ.د. محي الدين محاسب | أ.د. محمد محمد العمري |
| أ.د. أبو أوس إبراهيم الشمان | أ.د. محمد صلاح الدين الشريف |
| د. حمد بن عبدالعزيز السويلم | د. حسن بن فهد الهويمل |
| أ.د. إبراهيم بن منصور التركي | أ.د. سعد عبدالعزيز مصلوح |
| أ.د. حسن بن محمد النعمي | أ.د. محمد بن عبدالرحمن الهدلق |
| أ.د. محمد بن سعيد الغامدي | أ.د. مصطفى أحمد غلفان |
| أ.د. أحمد يوسف علي | أ.د. عز الدين المجدوب |
| | أ.د. محمد نجيب العمامي |

كلية اللغة العربية
والدراسات الاجتماعية
asc.qu.edu.sa



قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة القصيم

قراءات معاصرة

لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي

بحوث محكمة في المؤتمر الدولي الثالث

(التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)

١٤٤٠/٧/٧ هـ ٢٠١٩/٣/١٤ م

الباحثون

- | | |
|-------------------------------|------------------------------|
| أ.د. محمد محمد العمري | أ.د. محي الدين محاسب |
| أ.د. محمد صلاح الدين الشريف | أ.د. أبو أوس إبراهيم الشمسان |
| د. حسن بن فهد الهويمل | د. حمد بن عبدالعزيز السويلم |
| أ.د. سعد عبدالعزيز مصلوح | أ.د. إبراهيم بن منصور التركي |
| أ.د. محمد بن عبدالرحمن الهدلق | أ.د. حسن بن محمد النعمي |
| أ.د. مصطفى أحمد خلفان | أ.د. محمد بن سعيد الغامدي |
| أ.د. عز الدين المجدوب | أ.د. أحمد يوسف علي |
| أ.د. محمد نجيب العمامي | |

كلية اللغة العربية
والدراسات الاجتماعية
asc.qu.edu.sa



قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة القصيم

② جامعة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، ١٤٤٠هـ

فهرست مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

جامعة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي؛ بريدة،

١٤٤٠هـ

ص ٤٥٦ : ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ١ - ٧٧ - ٨١٧٦ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١- الأدب العربي - مؤتمرات ٢- اللغة العربية - مؤتمرات

٣- الأدب العربي - نقد مؤتمرات أ- العنوان

١٤٤٠ / ٦٧٣٧

ديوي ٨١٠،٦٣

رقم الإيداع: ١٤٤٠ / ٦٧٣٧

ردمك: ١ - ٧٧ - ٨١٧٦ - ٦٠٣ - ٩٧٨

للتواصل:

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

asc@qu.edu.sa

قسم اللغة العربية وآدابها

quarabic@qu.edu.sa

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١١	الفصل الأول: التراث اللغوي والأدبي وإشكالية التجديد	
١٣	أ.د. محمد محمد العمري	التراث اللغوي العربي: أزمة كفاية أم أزمة تقادم
٣٥	أ.د. محمد بن سعيد الغامدي	فجوات في تجديد علوم العربية (التجديد النحوي نموذجاً)
٥١	د. حسن بن فهد الهويمل	تنازع البقاء بين مناهج التراث والمعاصرة في النقد الحديث
٨١	د. حمد بن عبدالعزيز السويلم	التراث بين سلطة النموذج وخطاب التأويل
٩٧	أ.د. أحمد يوسف علي	التراث والمعرفة والثقافة
١١٩	الفصل الثاني: قراءات معاصرة للتراث اللغوي	
١٢١	أ.د. مصطفى أحمد خلفان	التراث العربي واللسانيات الممكن والمستحيل
١٧٣	أ.د. عز الدين المجدوب	مفاهيم النحو العربي في ميزان مكتسبات النظرية اللسانية
١٩٥	أ.د. محمد صلاح الشريف	قراءة اللسانيات العربية القديمة في ضوء المناهج اللسانية الحديثة
٢٦٣	أ.د. محي الدين محسب	الرتبة بين التراث النحوي وتداوليات الخطاب
٣١٣	أ.د. أبو أوس إبراهيم الشمسان	حضور التراث في أعمال داود عبده
٣٥١	الفصل الثالث: قراءات معاصرة للتراث الأدبي والبلاغي	
٣٥٣	أ.د. محمد بن عبدالرحمن الهدلق	أسباب خفاء المعاني في نظر أبي الحسن الماوردي مقارنة بأراء النقاد القدماء والمعاصرين
٣٦٩	أ.د. إبراهيم بن منصور التركي	مقاييس الفصاحة في البلاغة العربية: قراءة معاصرة
٣٩٩	أ.د. حسن محمد النعمي	تنازع المكانة بين الشعر والسرد: قراءة في السياق الثقافي
٤١٣	أ.د. محمد نجيب العمامي	الفن والأطروحة في ثلاثة نصوص سردية قديمة
٤٣١	أ.د. سعد عبدالعزيز مصلوح	تجربتي مع البلاغة العربية



الرتبة بين التراث النحوي وتداوليات الخطاب

أ.د. محي الدين عثمان محسب

أستاذ العلوم اللغوية - جامعة المنيا - مصر

”ولا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن تأتي المعنى من الجهة التي هي أصحُّ لتأديته“^(١)

• مدخل:

يتأسس هذا البحث على حقيقة إدراكية وعلى مبدأ إبستمولوجي: أما الحقيقة فهي تلك التي باتت الإدراكيات cognitive sciences تؤكدتها يوماً بعد يوم؛ وهي أن التواصل إنما هو عمل مشترك joint action؛ أي أنه شكل من التفاعل التواصلي يقوم المشاركون فيه بتنظيم تبادل المعنى وفق مقتضيات سياق معين، وحسب أعباء التكلفة اللازمة من التشغيل الذهني لهذا التنظيم. وأما المبدأ الإبستمولوجي فمؤداه أن اختلاف الاستعمالات اللغوية أمر تفرضه مقتضيات تداولية، ومن ثم فالمنهجيات اللسانية الاختزالية لم تعد صالحة لتفسير تفاعل اللغة مع القدرات الإنسانية الأخرى: الإدراك والتفكير والشعور والقدرة على الفعل والسلوك. وهكذا بات ملحاً الدخول في منعطف لساني يتجه إبستمولوجياً إلى الكشف عن أوجه التفاعل الذي يجسد الارتباط العلي بين استعمال اللغة والفكرة أو الغرض الذي يريد المرسل توصيله، والذي يقود عملية تكوين الأقوال التي يرسلها.

وما يترتب على تلك الحقيقة متآزرةً مع هذا المبدأ أن نحو اللغة إنما هو انعكاس لجوانب الإدراك الإنساني، وأن كل استعمال للغة إنما هو سياق إدراكي يتم فيه تشييدُ علاقةٍ بين المعنى وتجربة المشاركين في هذا الاستعمال. وهذا هو ما يشكل جوهرَ التداوليات الإدراكية cognitive pragmatics التي تقوم إبستمولوجيًا على الأسس الآتية التي أقرتها الشجرةُ الأمُّ لهذه التداوليات؛ وأعني بها اللسانيات الإدراكية^(٢):

١- اللغة ليست مَلَكةً مستقلة، وإنما هي مرتبطة بالقدرات الإدراكية الإنسانية الأخرى.

٢- الموضوع الرئيسي للدراسة ليس هو النظام اللغوي، وإنما هو الاستعمال اللغوي؛ ومن ثم فالنظام اللغوي يُفهم على أنه طريقة دينامية تربط ما بين البنية اللغوية (التركيب)، والمعنى (الدلالات)، والاستعمال اللغوي (التداوليات)، والبنية الإدراكية (الإدراك cognition).

٣- النحو هو نتاج بنيةٍ وترميزٍ structuring and symbolising لمحتوى دلاليٍّ عَبَّرَ شكلٍ صوتيمي.

٤- المعنى لا تتم رؤيته من خلال منظور الدلالة الصريحة بشكل خالص، وإنما هو يشمل جوانب الدلالة الضمنية؛ ولذا لا يمكن الفصل بين الدلالات والتداوليات.

٥- البنية (الدالية- التداولية) هي في حالات كثيرة ما يُعَلِّلُ البنية النحوية؛ ومن ثم لا يمكن معالجة التركيب بشكل مستقل.

ولا شك أن قضية (الرتبة) - بمعنى تنظيم ترتيب العناصر اللغوية المكوّنة للتركيب اللغوي - تعدُّ أحد المظاهر الرئيسية في اختلافات الاستعمالات اللغوية. والبحث يحاول الاستدلال على أن ترتيب العناصر اللغوية في



التركيب إذا نُظِرَ إليه من الوجهة التداولية فإن هذه الوجهة تفضي إلى إلغاء ثنائية (الأصلية والفرعية) التي أُقيمت ما بين تنوعات الاستعمالات التركيبية؛ حيث تصبح كل الترتيبات التركيبية على حد سواء لا يميز بينها سوى قيام كل واحدٍ منها بوظيفته الإبلاغية المناسبة لسياق خطاب التفاعل في موقف التواصل اللغوي. ولا شك أن ذلك يفضي إلى اعتبار الترتيب التركيبي قضيةً تداولية ذات صلة وثيقة بتحليل الخطاب وبلاغياته. وهنا لا بد أن أشير إلى أنه منذ بزوغ كل من تحليل الخطاب والتحليل التداولي وموضوعُ العلاقة بينهما هو موضع فحصٍ نظري ترتب عليه أن العلاقة بينهما أصبح لها من الرسوخ ما يغني عن التأكيد المسهب حولها. ومن ذلك مثلاً زهابُ الباحثة الإسبانية Margarida Bassols Puig إلى القول "إن تحليل الخطاب له أغراضه التي تقترب بشدة من أغراض التداوليات، وذلك إن لم نقل إنها أغراض مشتركة. وهذا يعود إلى أن الخطاب ليس إلا متتابعة من الجمل في حالة عمل؛ أو بتعبير آخر: متتابعة من الأقوال"^٥. ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى مواقف معرفية تكشف عن بعض وجوه الفروق. فالباحثة نفسها التي ذكرناها تفرّق بين المجالين فتذهب إلى أنه «في حين أن تحليل الخطاب يشرح تفسير العناصر الواردة دون الخروج إلى ما وراء اللغة، فإن التداوليات تعود إلى مجالات أخرى من النشاط الإنساني (الأحكام، المشاعر، المعرفة، المقاصد....)»^(٥). وفي صيغة أكثر وضوحاً تذهب باحثة أخرى هي Laura Alba- Juez إلى القول "كما أرى فإن التداوليات ليست هي تحليل الخطاب نفسه، ولكنها مصدرٌ لا يمكن لهذا التحليل أن ينفصل عنه. فمن غير الممكن أن نحلل أيّ خطابٍ دون أن يكون لدينا معرفة أساسية صلبة بالظواهر التداولية

وبالطرق التي تعمل وتتفاعل بها»^(٦).

ولكي لا يأخذنا هذا النقاش النظري بعيداً فإنني أرى أن تعريف ديفيد كرسنال للـ(التداوليات) بقوله إنها «فرع لساني يدرس اللغة من منظور مستعمليها، وبخاصة اختياراتهم التي يقومون بها، والمحددات التي يواجهونها في استعمال اللغة في التفاعل الاجتماعي، والآثار التي يجلبونها على الآخرين المشاركين لهم في حدث التواصل»^(٧) أقول: إن هذا التعريف يقود إلى أن هناك عمقاً كبيراً يجمع بين تحليل الخطاب والتداوليات؛ وذلك باعتبار أن كلا النظامين العلميين ينخرطان في دراسة المحددات والاقترانات الذاتية والاجتماعية التي تشكل طبيعة التشكل اللغوي، والآثار الناجمة عنه في تشكيل الحدث التواصلية. ولعله من مؤشرات ارتباط العلمين أن كلاً من مفهوم (الكفاءة اللسانية الاجتماعية Sociolinguistic competence)، ومفهوم (الكفاءة التداولية Pragmatic competence) ومفهوم (الكفاءة الخطابية Discourse competence) كل ذلك ينضوي تحت مفهوم (الكفاءة التواصلية - communicative competence)^(٨). كذلك فإنه مما يلقي مزيد إيضاح لهذا التداخل إدراك أن الكفاءة اللسانية الاجتماعية «تتضمن اختيار التنويع اللغوية المناسبة للسياق بناء على عدد من العوامل الأسلوبية/ الاجتماعية؛ مثل الشخص الموجه له الحديث، وموضوع الحوار، ومكان التفاعل وأسلوب الكلام»^(٩). وهذه الأبعاد كلها لها حضور في التداوليات.

وعلى أية حال فقد كان تحليل الخطاب والتداوليات بمثابة ردة فعل قوية مضادة للاتجاه التوليدي؛ وذلك بانطلاقهما معاً من تأسيس إبستمولوجي مؤداه أن «التنوع - حيث يختلف الاستعمال اللغوي وفقاً



لاختلاف خصوصية الموقف والسياق الاجتماعيين - ليس رفاهية تواصلية، وإنما هو سمة ملازمة لكل اللغات»^(١٠). وهنا لا بد أن نشير إلى أن الاختراق الدلالي الذي اعتور نظرية تشومسكي التركيبية التوليدية التي ذهبت إلى أن المعرفة الدلالية ليست ضرورية في فهم اللغة، وأن المتكلم صاحب الكفاءة يمكن أن يكون جاهلاً بالمعرفة التي تشخصها النظرية الدلالية، أقول: هذا الاختراق الذي جاء من جهات عدة كان في طليعة المؤثرات التي أفضت إلى حضور المسار التداولي. وبخصوص هذا الاختراق يمكن أن نشير مثلاً إلى نظرية روبرت ماثوز التي تذهب إلى أن المستعملين الطبيعيين للغة يجب - بمعنى ما - أن يستعملوا - إن لم نقل: أن يُحوسبوا فيما تحت الوعي - نظريةً دلالية. فبدون الدلالة لن يكون لدى المتكلمين باللغة العادية القدرة على الترسيم mapping الدقيق للأقوال^(١١). وكان من ثمار هذا الاختراق الدلالي - على محدوديته في الاتجاهات التوليدية - الكشف عن أنه حتى مع ثبات الترتيب التركيبي نفسه فثمة عناصر مثل التوكيد والنبر والتنغيم قد تغير معنى الجملة كلياً^(١٢). وللتمثيل لذلك فإن نبر كلمة (زيد) في:

• زيد رفيقُ الدرب!

يجعل الجملة جملة تعجبية. ونبر كلمة (الدرب) في:

• زيد رفيقُ الدرب؟

يجعل الجملة جملة استفهامية.

ولقد كان من ثمار إدراج المكون الدلالي في النظرية اللسانية التوليدية - وإن كان ذلك بدون عمدٍ إبستمولوجي من النظرية نفسها - تصاعدُ إدراك أهمية البعد التداولي في صناعة المعنى. وربما كان هذا التصاعد منبثقاً

من إمعان النظرية التوليدية في شكلانيتها الصورية المنطقية؛ فكان ثمة تحذيرات مهمة حتى من لدن الشكليين أنفسهم: فمثلاً ديفيد لويس صاحب كتاب (الدلالات العامة) البالغ التأثير في تطور الدلالات الشكلية يؤكد ضرورة التفريق والتمييز بين موضوعين: الأول وصف اللغات أو الأنحاء الممكنة بوصفها أنساقاً دلالية مجردة، حيث ترتبط الرموز بجوانب من العالم، والثاني وصف الحقائق النفسية أو الاجتماعية، حيث إن أحد هذه الأنساق الدلالية المجردة هو ما يستخدمه شخص معين أو جماعة معينة. ولا تأتي الفوضى إلا من الخلط بين هذين الموضوعين»^(١٣).

وعلى أية حال فقد جاء طرح مفهوم (الكفاءة التداولية) ليصعد بهذا البعد التداولي إلى مستوى المعطى الفطري الذي يذهب القائلون به إلى أن «البشر - الفريدين من بين الكائنات الحية- يمتلكون كفاءة تواصلية أساسية تؤمن لهم كلاً من السُّبُل اللغوية والسُّبُل غير اللغوية للتعبير عنها»^(١٤).

ولقد تزامن ذلك مع تراكم استشراف النظر اللساني إلى ما وراء (الجملة) حيث (النص) و(الخطاب)، وحيث أصبحت «الجوانب الإدراكية والاجتماعية محل اهتمام بشكل متزايد»^(١٥). وكانت نقطة الانطلاق لإدخال لسانيات النص والخطاب تحت مظلة اللسانيات هي الحاجة لشرح (الرتبة)؛ أي شرح تنوعات الترتيب التركيبي؛ كظاهرة البناء للمجهول passivization، وظاهرة الفصل الجُمليّ clefting، وظاهرة الزحقة extraposition، وظاهرة النقل الموقعي dislocation وغير ذلك من ظواهر التركيبات الأخرى التي تبدو مترادفة^(١٦).

وفي خضم هذا الطرح بدأنا نشهد صراعاً إبستمولوجياً هائلاً بين



الانطلاق من المفهوم التوليدي (الكفاءة) والمفهوم التداولي (السياق). وكان الرد الحاسم من أنصار سياق الخطاب هو «إن الجملة الجيدة تلبّي مبادئ النحو التركيبية والدلالية والصرفية والصوتية. وهي إن قامت بذلك فإنها تكون تعبيراً ينتمي إلى لغة معينة. ومع ذلك فهذا لا يعني أن قول هذه الجملة يمكن أن يُستعمل بشكل مناسب في أي سياقٍ خطابي. فالخطاب تنظّمه وسائلُ التعبئة المعلوماتية؛ مثل المحور والبؤرة... إلخ. فلو أن البنية المعلوماتية لتعبير معين لم تتوافق مع التعبئة المعلوماتية التي يتطلبها السياق فإن التعبير يكون مخفّفاً في هذا السياق، على الرغم من أنه سليمٌ نحويًا»^(١٧).

وترتيباً على كل ما تقدم فإن ثمة أسئلة ثلاثة نودُّ - في هذا البحث - طرحها، ومحاولة الإجابة عنها؛ وهي: ما الأبعاد الخطابية الكامنة في الرتبة؛ أي في تنظيم المستعمل للعناصر اللغوية في التركيب النحوي؟ وما مدى حضور هذه الأبعاد في تراثنا اللغوي؟ وكيف قاربت الاتجاهات اللسانية الحديثة هذه الأبعاد؟.

• الرتبة في الفكر النحوي العربي:

لقد عالج الفكر النحوي العربي قضية (الرتبة) في إطار مفهومي (التقديم والتأخير). وكان الأساس النظري لهذه المعالجة قائماً على ثنائية (الأصل والفرع)، وهي الثنائية التي تفرعت منها مقولات الوجود والامتناع والجواز. وعلى الرغم من أن فكرة (التركيب/ الأصل) تدخل تحت القانون التداولي العام الذي وضعه سيبويه منذ البداية؛ وهو «وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً»^(١٨)؛ وذلك لأن التركيب/ الأصل هو - في النهاية - (شيء يضطرون إليه، ويحاولون به وجهاً)؛ أي يُغَيِّون من وراء استعماله قصدًا معيّنًا، أقول: على الرغم من ذلك فإن

سيبويه نفسه يورد ما قد يُفهم على أنه نقضٌ لهذا القانون التداولي التفسيري المهمّ. فهو يقول في موضع آخر: «فإن قدّمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدُ الله، لأنك إنما أردتَ به مؤخراً ما أردتَ به مقدّماً، ولم تُرد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ. فمن ثم كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدّماً [وفي نسخة ط: كان حد اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدّماً]. وهو عربي جيد كثير»^(١٩). وأتصور أن ما يرفع هذا التضارب عن نظرية سيبويه هو أن نفسّر عبارته «لأنك إنما أردتَ به مؤخراً ما أردتَ به مقدّماً» بأنه يقصد إرادة تعيين الوظائف النحوية نفسها، وليس إرادة المقاصد الدلالية نفسها. فمن الوجهة النحوية الإعرابية يظل الفاعل (فاعلاً)، والمفعول (مفعولاً)، إذا جاء على أصل التركيب، أو تقدّم الثاني على الأول. فذلك إذن وضعهما (اللفظي)؛ أي هذا هو وضعهما الشكليّ حيث «جرى اللفظ كما جرى في الأول». أما الفارق التداولي الذي لم يتحدث عنه سيبويه بين (ضرب عبدُ الله زيداً) و(ضرب زيداً عبدُ الله) فهو أن المتكلم بالتركيب الأول مَعْنِيٌّ بإعلام المخاطب بواقعةٍ حدثت. فكأن التركيب جوابٌ عن سؤالٍ ضمّنيّ لدى المخاطب هو: ماذا حدث؟. وأما التركيب الثاني فيدل على أن المخاطب يعلم أن (ضرباً) قد وقع لزيد، ولكنه لا يعرف من الذي قام بهذا (الضرب). فكأن التركيب جواب عن سؤالٍ ضمّنيّ لدى المخاطب هو: من ضرب زيداً؟ فالتركيبان رسالتان يجسد اختلاف ترتيبهما التركيبي اختلاف غرضيهما المعلوماتيين.

ومن المهم هنا أن نلاحظ ربط سيبويه بين حرية الرتبة والوسم الإعرابي case-marking، وهو الربط الذي لحظه لسانيون معاصرون^(٢٠)؛ فنجد



مثلاً القول بأن «اللغات ذات الأنظمة الفنية في الوسم الإعرابي؛ مثل السنسكريتية، والفلمندية، واللاتينية- ونضيف إليها العربية بلا شك- تسمح لترتيب المقولات الاسمية في الجملة بالتبادل دون أن يغير ذلك المعنى القضيّ propositional meaning للجملة»^(٢١). ولكننا لا بد أن نقول إن مفهوم (المعنى القضي) - من الوجهة التداولية- مفهوم بالغ التجريد، وشديد الانعزال عن سياقية الخطاب، إلى الدرجة التي يصبح فيها أداة تحليلية غير مجدية في إعطاء فهم حقيقي للاستعمال اللغوي. وعلى أية حال فإنه إذا كان سيبويه لم يتحدث عن الوجه التداولي في اختلاف التركيبين قبل التقديم وبعد التقديم فإننا لا نستطيع أن نفعل أنه في السياق نفسه وضع قانوناً تداولياً فرعياً حين قال «كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهمُّ لهم، وهم ببيانه أعنى». وإذا كانت بعض الأنظار الدلالية الحديثة توافق سيبويه في هذا القانون فإن هناك من أصحاب هذه الأنظار من يقرر أن تبئير focus المعنى يُستبان عن طريق ترتيب المكونات، وأن الفكرة الأشد بروزاً في قول ما هي التي يُستهل بها التركيب، يليها في التبئير الجزء الختامي الذي يحمل العنصر القضي الأخير في الجملة^(٢٢). وعلى هذا فما يتوافق فيه سيبويه وبعض اتجاهات النظر الدلالي الحديث هو أن التقديم يستدعيه غرض معين يمثل أهمية لدى المرسل، أو يمثل إذعاناً لمقتضى ما في السياق التواصلي. وهذا لا ينفي أن يكون إيراد التركيب على صورة الترتيب الأصلي هو نفسه أيضاً ذو غرض ومقصد. فكما يقول سيبويه بعد هذا القانون الفرعي مباشرة إن التركيبين «جميعاً يهمانهم ويعنيانهم»؛ أي هذا يهمهم ويعنيهم لغرض، وذاك يهمهم ويعنيهم لغرض آخر.

فما استلقت انتباهنا إذن في عبارة سيبويه أنه لا يربط فحسب بين اختراق قيود ما سمّي بالرتبة الأصل وقصد المتكلم، وإنما يربط أيضاً - في جزء العبارة الأخير - بين التركيب الجاري وفق الرتبة الأصل، من جهة، والقصد، من جهة أخرى. فلجوء المستعمل إلى تركيب الرتبة الأصل نوع من الاضطرار التداولي الذي يقصد من ورائه هذا المستعمل وجهًا. وكأن سيبويه لا يقصر أمر الوجوه التداولية لنظام الرتبة على حالات التقديم والتأخير. فالأمر كله أمر (اضطرار) وليس أمر اختيارات أسلوبية أو بلاغية من بين بدائل تركيبية. ولذلك يقول عبد القاهر الجرجاني «إذ قد ترى أن ليس إلا تقديم وتأخير، وأنه قد حصل لك بذلك من زيادة المعنى ما إن حاولته مع تركه لم يحصل لك»^(٢٣). ولعلنا نستطيع توضيح فكرة عبد القاهر بمثال بسيط؛ وهو ما تحدّثه مثلًا التغييرات الواقعية لدالة شائعة في الاستعمال هي دالة (أيضًا)^(٢٤). ولننظر في الجملة التراثية التالية التي وردت في كتاب (أدب الكاتب) للصولي هكذا:

● (١) وأقطع الزبيرُ أيضًا بخيرِ أرضاً فيها شجرٌ ونخلٌ

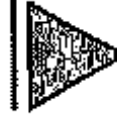
ومن الواضح أن قراءة الجملة بهذا الترتيب الواقعي للدالة (أيضًا) تعطي معنى تكرار فعل (الإقطاع) من الفاعل نفسه (الزبير). فماذا يحدث لهذا المعنى عندما يتغير الترتيب الواقعي للدالة نفسها؛ فنقول مثلًا:

● (أ) وأقطع الزبيرُ [أيضًا بخير] أرضاً فيها شجرٌ ونخل. أو (أ) وأقطع

الزبيرُ [بخير أيضًا] أرضاً فيها شجرٌ ونخل

● (ب) وأقطع الزبير بخير أرضاً [أيضًا فيها شجر ونخل]

● (ج) وأقطع الزبير بخير أرضاً فيها شجرٌ [ونخل أيضًا]



ولكي نجيب عن هذا التساؤل نقول إن إجراء هذه التنويعات الترتيبية يضعنا أمام ما يأتي:

- في (أ) يصبح المعنى هو الدلالة على تكرار الفعل في المكان نفسه: فتكون الجملة معطوفة على جملة سابقة مثل: وأقطع الزبير بخيبر أرضاً صفتها كذا وكذا، وأقطع بخيبر أيضاً (أو: أيضاً بخيبر) أرضاً فيها شجر ونخل.
- أما في (ب) فالعنى هو تكرار صفة المفعول؛ حيث إن هذه الأرض تماثل في الصفة أرضاً أخرى من جهة أنها (أيضاً فيها شجر ونخل)
- وفي (ج) يصبح المعنى داخلاً فيما يمكن تسميته بالعطف التعدادي للعناصر؛ حيث تعداد المكونات الموجودة في هذه الأرض: فيها شجر، ونخل، و...

وفي الحقيقة فإن فكرة عبد القاهر في عدم تحصيل المعنى نفسه إذا كان ثمة تقديم وتأخير تكتسب قيمتها العلمية والتاريخية عندما نجد تأكيدها واضحاً - كما سنرى - في بعض اتجاهات النظرية اللسانية المعاصرة عند بحثها في الأبعاد التداولية للرتبة.

وفي هذا السياق نلاحظ أنه على الرغم من هذا التأسيس المعرفي المهم الذي أرساه سيبويه في التسوية بين (التركيب الأصل) و(التركيب المعدول به عن الأصل) في خضوع كل منهما للاضطرار التداولي الذي يتطلب تفسيراً وتعليلاً، فإن مسار الفكر النحوي غلب عليه الحكم بأن ما جاء من التراكيب على الأصل خارج عن التعليل؛ أي أنه لا يُعلل؛ لأنه مجرد إنفاذ للنسق الطبيعي. فأن يكون التركيب مكوناً من (مبتدأ + خبر) أو من (فعل + فاعل) فهذان تركيبان كل منهما أصل. أما أن يكون التركيب مكوناً من (خبر مقدم + مبتدأ مؤخر) فذلك هو التصرف التركيبي الذي يحتاج - بسبب عدوله عن الأصل الطبيعي - إلى واحد من

الأحكام الثلاثة: الوجوب أو الامتناع أو الجواز. ويبقى الأصل التركيبي الثاني (فعل + فاعل) غير قابل - في النظرية البصرية على الأقل - إلا لحكم واحد هو الوجوب في الحفاظ على رتبة تقديم الفعل على الفاعل. وهنا يمكن طرح بعض الأسئلة: هل يمثل لجوء مستعمل اللغة إلى تركيب أصل (اختياراً) من بين عدة بدائل تركيبية؟ وهل يمكن تعليل هذا الاختيار مثلما هو الشأن في تعليل الاختيارات الأخرى؟ وهل تركيب مثل: (زيدٌ قابلتُ أخاه) - بوصفه جملة اسمية - يعد تركيباً أصلاً أم تركيباً معدولاً به عن تركيب أصل آخر هو (قابلتُ أخا زيد)؟ وما الفرق إذن بين التركيبين، وبينهما وبين (أخو زيد قابلته) أو (زيدٌ أخوه قابلته)؟ أم أن المسألة برمتها لا تقوم على (الاختيار) أصلاً، وإنما هي خاضعة لمقتضيات تداولية يفرض كلُّ منها نسقَه التركيبي؟ ومن ثم فإن القول العامّ المطلق بأن اللغة العربية لغة حرة الرتبة يكون بحاجة إلى التعديل وإعادة النظر؛ لتكون سياقات أغراض الخطاب والتداول هي (القيود) التي تؤطر هذه الحرية وتعطيها وظائفها؟

إن مثل هذه الأسئلة تدفعنا إلى أمرين: أولهما البحث في مدونة النحو العربي عن التعليلات التي سبقت لتفسير ما ينضوي تحت نظام الرتبة. والأمر الثاني هو البحث في مدونة اللسانيات المعاصرة عما قدمته بخصوص الأبعاد التداولية في قضية الرتبة، أو لنقل بتعبير أدق: عما قدمته بخصوص إدخال (الكفاءة التداولية)، وتويعتها (الكفاءة الخطابية)، من تفسيرات لتتوعات التنظيم التركيبي ضمن أهداف مشروع الوصف اللساني الدقيق.

وما دمننا في هذا الجزء من البحث صدّد التصورات المتعلقة بالرتبة



في مدونة التراث اللغوي العربي فإن الحقيقة العامة التي يمكن تقريرها فيما يخص ذلك هو أن هناك جملة من التفسيرات قائمة في هذه المدونة، ولها صلة وثيقة بما نسميه هنا (الأبعاد التداولية للرتبة). ولعل عبارة سيبويه الشهيرة والمهمة التي سقناها منذ قليل تأتي في صدارة هذه الإشارات الرابطة بين حركة الرتبة في التركيب، من جهة، والمقصد التداولي للمستعمل، من جهة أخرى. وهي إشارة مهمة سنجد أنه سيأتي بعد مئات السنين من سوق سيبويه لها من يفسر الربط بين ترتيب عناصر التركيب ومقولتي (الاهتمام) و(العناية)، وبأن ذلك "يُظهر كيفية رؤيتنا للواقع، وكيفية توافؤنا معه في سياق اجتماعي معين" (٢٥).

على أنه لا بد أن نقول هنا إن تعليل سيبويه لحركية الرتبة ب(العناية والاهتمام) تعليل غامض وشديد العمومية. ومن هذه الجهة جاء نقد عبد القاهر الجرجاني له ليزيد على مقولة (العناية والاهتمام) مقولات ذات طابع تداولي واضح سواء في ما بناه عبد القاهر تصوراً منه لأوضاع سياقية للاستعمال اللغوي، أو في ما استخلصه استنتاجاً من وجوه المقاصد لدى مستعملي اللغة. ويمكن استتباط هذه المقولات من ربط حركية الترتيب التركيبي بمقاصد التأكيد والتقوية والتخصيص (٢٦)؛ الأمر الذي يصل به إلى القول مثلاً بعدم جواز «أن يكون (زيدٌ أخوك) و(أخوك زيد) بمعنى واحد» (٢٧). على أن من المهم هنا أن نستلفت النظر إلى هذا التعميم النظري الذي حاول عبد القاهر إرساءه بخصوص تنوعات الترتيب النظمي حيث قال «واعلم أن من الخطأ أن يُقسَّم الأمر في تقديم الشيء وتأخيرهِ قسَمين؛ فيُجَعَل مفيداً في بعض الكلام، وغير مفيد في بعض، وأن يُعَلَّل تارة بالعناية، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب

حتى تطرد لهذا قوافيه، ولذلك سجعُه. ذلك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى. فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك قضيةً في كل شيء وكل حال»^(٢٨). ومن الواضح هنا أن عبد القاهر أراد أن يضع التمايزات الدلالية الناجمة عن حركية أوضاع الرتبة في قلب النظرية النحوية للغة؛ ومن ثم استهدف تحقيق أمرين: الأول هو رفض مبدأ (العناية)؛ وذلك لما يتسم به من طابع اختزالي لا يصلح لتفسير الحركية الدلالية الواسعة المدى في الرتبة. والأمر الثاني دفع الربط التلازمي الذي يقصر حركية الرتبة لكي تكون مجرد حلٍّ لقيود الصياغة الأدبية، أو مجرد حلية زائدة لإحداث تأثيرات جمالية. فالمسألة قارة ومطرودة في نظام التداول اللغوي، ولا يجوز أن تقتصر على حال دون حال. وأتصور أنه لو أتيح لمعالجات عبد القاهر تلك سياق معرفي غني ومععمق، إبان عصرها وما تبعه من عصور التراث اللساني العربي، لكانت قد آتت أكلها بمقاربات نظرية ومنهجية باهرة فيما يتعلق ببلاغيات خطاب الرتبة في التداول اللغوي.

ولعل معالجات عبد القاهر تهيت لنا القول بصورة مجملة إن التماس بعض أوجه المعالجات ذات الطابع التداولي للرتبة في الفكر اللغوي العربي القديم إنما يأخذ وجهته الواعدة حقاً ليس في كتب النحويين - وإن احتوى بعضها بعض الإشارات المهمة - وإنما في كتب الأصوليين والمفسرين والبلاغيين.

وتأسيساً على هذا التصور فإنني أشير هنا إشارة خاصة وجيزة إلى البلاغيين الذين عالجوا في باب (التقديم والتأخير) من علم المعاني



كثيراً من الوجوه التداولية لحركية الرتبة في العربية. وفي هذا السياق لا ننسى ربط السكاكي بين مفهوم (النحو) وما أسماه (كيفية التركيب)، وكان اعتناؤه في هذا الربط منصباً على فكرة (التقديم)؛ وذلك حين قال «النحو هو أن تتحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية المعنى مطلقاً بمقاييس مستتبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها، ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية، وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذلك»^(٢٩). ولا شك أن هذه (الرعاية) التي يشير إليها السكاكي إنما هي رعاية للمقاصد الدلالية والتداولية الكامنة وراء كل كيفية تركيبية.

ومع ذلك فإنه على الرغم من ثراء الإدراك البلاغي العربي للأبعاد التداولية في حركية الرتبة في التراكيب فإننا لا نستطيع أن نخرج من معالجاتهم بنسق نظري تداولي واضح لنظام الرتبة في استعمالات العربية. فمثلاً يقول البلاغيون في تعليل مجيء المسند إليه قبل المسند في الجملة الاسمية إن الأصل في المسند التأخير؛ لأنه حكمٌ على الشيء، والمحكومٌ عليه مقدّمٌ طبعاً. وهذا القول يفضي بالضرورة إلى أن الجملة الفعلية التي يتقدم فيها المسند؛ أي الحكم، على الفاعل؛ أي المحكوم عليه، إنما هي جملة معدولٌ بها عن الأصل في نسق الرتبة. وفي حال الأخذ بهذا التحليل فإن الجملة الفعلية المكونة من (مسند + مسند إليه) لا تكون من نمط الرتبة الأصل؛ لأن فيها تقديماً للحكم على المحكوم عليه. وعلى الرغم من وجود دلائل معينة وقف عندها بعض اللسانيين المحدثين تشير إلى أن نظام الرتبة في الجملة العربية هو من نمط VSO: أي (فعل + فاعل + مفعول)، أقول: على الرغم من ذلك فإننا إذا أخذنا

بالقول بعدم أصلية الجملة الفعلية بناء على مبدأ أن (المحكوم عليه مقدم على الحكم) فإنه يبقى ثمة حاجة إلى تعليلٍ لتقديم الفعل على الفاعل. وهنا لا نجد عند البلاغيين تعليلًا إلا قولهم إن الفعل مقدم على الفاعل لكونه (عاملاً)؛ وهو قول مستمد من تقرير النحويين بأن "رتبة العامل قبل رتبة المعمول"^(٣٠). ولكن هذا التفسير لا يُعدُّ تفسيرًا تداوليًا يبيِّن مقصد المستعمل من اللجوء إلى هذا النمط التركيبي.

فإذا ذهبنا إلى معالجة البلاغيين لأغراض تقديم (المسند) فإننا نجدهم يقدمون قائمة مفتوحة بأغراض متعددة لهذا التقديم دون تمييز بين كونه فعلًا أو اسمًا أو شبه جملة أو وصفًا، ودون تبيان مقنن نظريًا لعلاقة حركة الرتبة بظواهر نحوية ودلالية أخرى كالنفي، والتعديّة واللزوم، والموجهية، والتتغيم، والحذف، والنوع الدلالي للمنقذ وما إذا كان ينتمي إلى فئة الإنسان أو إلى فئة أخرى^(٣١)... إلخ.

أما إذا ذهبنا إلى إطلالة عامة على مقاربة الأصوليين لما يتصل بقضية الرتبة فلا بد أولًا من الإشارة إلى أن الأصوليين انطلقوا في معالجاتهم اللغوية بصفة عامة من نظرية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بفكرة (المقصدية)، أو بما أسموه «دواعي الاستعمال» الكامنة وراء أي إنجاز كلامي. ومن هنا كان ترتيب الجملة عندهم قائمًا على ما أسموه مبدأ (النسبة) التي هي «أمر نفساني قائم بنفس المتكلم قيام علم وإدراك»^(٣٢). فجملة (زيد عالم) تدل على أمر نفسي هو قصد المتكلم الحكاية والإخبار عن ثبوت العلم لزيد^(٣٣). وهذا الأمر النفسي القصدي هو الذي يجعل لكل جملة مدلولًا تصديقيًا لا محالة؛ بمعنى أن مرسل الجملة العاقل لا بد «أن يكون في نفسه شيء حين قال ذلك، فإن كان عبارة عن قصد الحكاية كانت



إخبارية، وإن كان عبارة عن إيجاد أمر اعتباري كانت الجملة إنشائية»^(٣٤). ولعله على ضوء التفاعل مع هذا المنظور الأصولي جاءت العبارة الشهيرة التي تقول إن «التقدم في اللسان تبع للتقديم في الجنان»؛ فإذا قلت مثلاً (أزيداً تضرب؟) «كنت منكرًا أن يكون زيدٌ بمثابة من يُجرأ عليه بضربٍ أو أن يعامل هذه المعاملة»^(٣٥)، وهذا معنى لا يمكن إلا أن يكون هو ما قصد إليه مرسل الجملة؛ ومن ثم فهي جملة يمكن أن يترتب عليها حكم بعدم استحقاق زيد لوقوع الضرب عليه. كذلك يفضي تأمل مثال آخر لتقديم المفعول إلى انطواء التركيب على عملية استدلال. فمثلاً في الآية (أَبَشْرًا وَاحِدًا مِنَّا نَتَّبِعُهُ) ينهض استدلال ضمني مؤداه «أن من كان بشرًا لم يكن بمنزلة أن يُتَّبَع في أمره ونهيه وطريقته»^(٣٦). وهو ما يمكن صوغه بصورة القياس الصوري الآتي:

ليس لبشر على بشر أمرٌ أو نهي يوجبان اتباعه

الرسول بشر

إذن ليس لهذا الرسول ما يوجب اتباعه

فالإنكار متوجه إلى خرق هذا الاستدلال. وبناء على هذه التأملات الدقيقة أرسى الأصوليون قاعدة يصوغها الشاطبي بقوله «كلام العرب على الإطلاق لا بد فيه من اعتبار معنى المساق»^(٣٧). ومع الأهمية التداولية الواضحة لمثل هذه التأملات والمبادئ فإننا لا نستطيع القول بأننا إزاء نظرية تداولية للرتبة عند الأصوليين قائمة الأركان الإستمولوجية والإجرائية.

ولقد ظل الفكر اللغوي العربي، بصفة عامة، وفي ساحاته المعرفية

المختلفة، يعالج أمر الرتبة في حدود ما تقرر في مثل هذه المقاربات التراثية

التي نظرت إلى الرتبة من منظور الربط بين الأصل التركيبي وحركة (التقديم) التي تطرأ عليه تحقيقاً لمبدأ (العناية والاهتمام) بهذا المقدم. ومن الشائق أن نلاحظ أن هذا المبدأ نفسه ظل في الفكر اللساني الغربي هو الأداة التفسيرية للتقديم التركيبي إلى ما قبل بدء اللسانيات الحديثة. فها هو مثلاً هايمان هورفيتز في عام ١٨٢٢م يقول «إن المذكور أولاً يقدر عقله [= عقل المتكلم] بقوة، وهو [المتكلم] يريد أن يوجه انتباه سامعيه إليه... لذا فالكلمات الأكثر أهمية تسبق تلك التي هي أقل أهمية»^(٢٨). وما إن نصل إلى مرحلة تفاعل اللسانيين العرب المحدثين مع الفكر اللساني الغربي الحديث حتى نجد بعض التأثيرات الواضحة لهذا التفاعل.

وبصفة عامة يمكن تصنيف هذا التفاعل اللساني العربي الحديث إلى: ثلاثة اتجاهات:

- التفاعل مع الوضعية البنيوية الوصفية
- والتفاعل مع الشكلية التجريدية التوليدية؛ كما تجسدت مثلاً في أعمال عبد القادر الفاسي الفهري.
- والتفاعل مع الوظيفية التداولية؛ كما تجسدت مثلاً في أعمال أحمد المتوكل.

وحيث إننا سنأتي على بعض قسّمات المقاربة التوليدية والتداولية في الجزء الثاني من هذا البحث فإننا سنكتفي بالتمثيل للموقف من قضية الرتبة لدى الاتجاه الوضعي البنيوي الوصفي من خلال نماذج من ممثليه في الفكر اللساني العربي الحديث.



ولعلنا في هذا السياق نقف ابتداءً عند تقرير إبراهيم أنيس مثلاً للمحين في (ترتيب الكلمات في الجملة): أولهما أن هذا الترتيب هو نتاج تطور تاريخي ممتد، وثانيهما أن هناك أسباباً لغوية واجتماعية لهذا التطور. يقول أنيس "إن ترتيب الكلمات في كل لغة ليس إلا وليد تطور طويل المدى، ونتيجة مرور قرون كثيرة على هذه اللغة. ومن الصعب الوقوف على كل الظروف اللغوية أو الاجتماعية التي ساهمت في مثل هذا التطور حتى صار نظام الجملة على ما نألفه ونفهمه في كل لغة"^(٣٩). ولكن الأمر الجدير بالتنبيه عليه هنا هو ظهور تأثير أنيس الواضح بمعطيات النظر النسبي لدى صاحبي كتاب (ضبط اللغة)^(٤٠) الذي نعرف مدى تأثيره بفكر الوضعية المنطقية في مدرسة ريشاردز كما تجلت في كتابه المشترك مع أوجدن (معنى المعنى) عام ١٩٢٢م. وكذلك نجد تأثير أنيس بما أورده اللساني الفرنسي جوزيف فندريس (١٨٧٥ - ١٩٦٠) صاحب كتاب (اللغة) الشهير الذي كان قد ترجم إلى العربية منذ عام ١٩٥٠م، والذي نجد فيه ربطاً بين نظام الجملة وتلك الثلاثية التي وضعها فندريس: (اللغة المنطقية) و(اللغة الفاعلة) و(اللغة الانفعالية)^(٤١). ولقد كان لكل هذه الموارد الوضعية أثرها في موقف أنيس من المقاربة البلاغية التراثية لترتيب التركيب. فهو يذهب إلى أنه «لا معنى لأن ننساق مع البلاغيين... [ف]دراستهم هنا لا تعدو أن تكون نقداً أدبياً لأمثلة معينة تصوروا فيها تلك الأمور التي أشاروا إليها»^(٤٢). وهكذا ينحّي أنيس جملة الاعتبارات ذات الطابع التداولي مما بدا في بعض المعالجات البلاغية التراثية لتنوعات الترتيب التركيبي. وليس ذلك بمستغرب على ضوء النظر اللساني البنيوي الوضعي المعاصر آنذاك الذي اتكأ عليه اللسانيون

العرب، وفي طليعتهم أنيس بالطبع.

فإذا انتقلنا إلى نموذج آخر من لسانينا الوصفيين فإننا نقف عند ذلك الاستخلاص المجمل البادي في قول تمام حسان عن موقف الفكر النحوي القديم بخصوص التنوعات التركيبية: «وحين رأوا أن الجملة لا تبدو دائماً على نمط تركيبى واحد اقترحوا لها أصلاً نمطياً تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار والاستتار»^(٤٣). ولكن قائمة تمام حسان هذه تأخذ شكلاً آخر يتبدى في قوله بأن هذا النمط الأصلي يلزمه الالتزام بالأصول الآتية: [الذكر، والإظهار، والوصل، والتضام، والربط، والرتبة، والعامل]؛ ومن ثم يقع العدول عن هذا النمط الأصلي وأصوله بإحدى العمليات الآتية: [الحذف، أو الإضمار، أو الفصل، أو تشويش الرتبة بالتقديم والتأخير، أو التوسع في الإعراب]^(٤٤). وأياً ما كانت طرائق العدول التي يوردها تمام حسان فإن ما يهم ملاحظته هو أنه يجعل (التقديم والتأخير) هو الوجه الذي تتبدى به الرتبة. فالتقديم والتأخير إذا عدول في الرتبة. والتفسير الكلي لظاهرة العدول في الرتبة عند تمام حسان أنها من باب «الدواعي الأسلوبية»^(٤٥)، ومن ثم فتلك الدواعي كانت هي مسوغ «مدخل البلاغيين إلى موضوع التقديم والتأخير»^(٤٦). ومع ذلك نجد تمام حسان يفرق بين (العدول) و(التقديم والتأخير) فيقول إن «العدول فكرة نحوية»، أما (التقديم والتأخير) فهي ظاهرة «مرتبطة بالأسلوب الذي هو عمل فردي في الأساس»؛ ومن ثم فهي تُعدُّ «نشاطاً أدبياً ينتمي إلى الكلام لا إلى نظام اللغة»^(٤٧). ومن الواضح تماماً اشتغال حسان بالاعتماد على ثنائية دوسوسير الشهيرة: اللغة والكلام، وبناء عليها فإن مسألة التنوعات في الترتيب التركيبى لا تدخل في إطار



الدرس اللساني المعني بالطابع النظامي الجمعي للغة، وإنما تدخل في إطار النشاط الأدبي بوصفه نشاطاً فردياً. والغريب أن هذه الرؤية لدى هذا اللغوي الكبير - تمام حسان - تفضي - بمد الخط على استقامته - إلى إخراج موضوع (الرتبة) برمته من الدرس اللساني. وذلك لا شك ناجم عن مرجعيته اللسانية؛ حيث نجد مثلاً إدوار سابير يورد عدداً من التنويعات التركيبية اللاتينية على جملة مؤداهها العربي هو (المرأة ترى الرجل)، ويعقب عليها بقوله إنها «لا تحمل اختلافاً، أو قد تحمل اختلافاً ضئيلاً، عدا إمكان الاختلاف البلاغي أو الأسلوبي... [ومن ثم] فالمغزى متطابق بين كل هذه الجمل»^(٤٨). وهذا التفسير نفسه هو ما أخذ به بلومفيلد حين يقول «إن وصف البنية المُرَكَّبِيَّةَ phrase structure يُعْطَى عن طريق أنواع مختلفة من التنويعات الأسلوبية الغامضة إلى حد ما»^(٤٩). هذه صورة مجملة وعامة لكيفية معالجة الرتبة في تراثنا اللغوي، وفي الاتجاه الوصفي من فكرنا اللساني العربي الحديث. فماذا عن معالجتها في الفكر اللساني العالمي إبان حركته فيما بعد المرحلة البنيوية الوصفية؟.

• الرتبة في الفكر اللساني:

ثمة تياران كبيران في إبستمولوجيا اللسانيات المعاصرة: التيار الصوري وبؤرة اهتمامه هي بنية اللغة، والتيار الوظيفي وبؤرة اهتمامه هي ما تؤديه البنية اللغوية من وظائف دلالية وتداولية في سياق عملية التواصل.

ولقد كانت مقولة (الترتيب الأصلي) من مستلزمات التحليل في التيار الصوري، وقد تجاوزت هذه المقولة افتراضات متتابعة في المقاربات

التحويلية بصفة خاصة. وفي هذا الإطار نهض افتراض مؤداه أن الترتيب الأصلي تمثله "الجملة الأساس"؛ وهي - كما حُدِّت ملامحها في خمسينيات القرن الماضي على أيدي النحويين التحويليين- تركيبٌ خبري بسيط ذو فعل واحد، مُثَبَّت ومبني للمعلوم.

ولأن غاية التحديد للمفاهيم تظل دائماً أمراً مُشْرَعاً فقد نهضت اقتراحات أخرى لتحديد هذه الجملة الأساس؛ وذلك كالقول بأنها "الجملة الخبرية المستقلة المحايدة أسلوبياً التي تتضمن مشاركة اسمين: (المسند إليه) وشرطه أن يكون معرفةً ومنفذاً وكائناً إنسانياً، و(المفعول) وشرطه أن يكون خاضعاً patient دلاليًا وأن يكون معرفةً، وتتضمن (فعلًا) يمثل حدثاً action وليس حالة state أو حادثة event"^(٥٠). وتجسيد ذلك مثلاً هذه الجملة الشهيرة في أدبيات التراث النحوي:

● ضرب زيدٌ عمرًا

ومن الاقتراحات التي نهضت أيضًا القول بأن الترتيب الأصلي يتمثل

في:

- الجملة الخبرية الرئيسة ذات الفعل المتعدي التي يكون فيها كلٌّ من (المسند إليه) و(المفعول به) مركبًا اسميًا صريحًا (وليس ضميرًا).
والمثال الذي يساق في الإنجليزية لهذه الجملة هو:

[The dog]	chased	[the cat]
S	V	O
[القطعة]	يطارد	[الكلب]
مفع	ف	م
مفعول	فعل	مسند إليه

ويعلق أحد أصحاب هذا الاقتراح بأن المطلوب في هذا التركيب



الأصلي ملاحظة أن:

- المسند إليه: يكون أكثر شبهًا بالمنفذ agent
 - والمفعول: يكون أكثر شبهًا بالخاضع patient
- ومن ثم فهو يرى - مستثمرًا مفاهيم مستمدة من نحو الحالة case
- grammar - أن الأفضل أن يُسمَّى التركيب SVO بالترميز AVP [=]
اختصارًا لـ [Agent+ Verb+ Patient] (٥١).
- وعندما نقارن بين كل هذه التحديدات وتحديد ما يُسمَّى بـ (الجميلة) (٥٢)
المستقلة (independent clause) التي اشترط فيها:

- أن تعبر عن فكرة كاملة

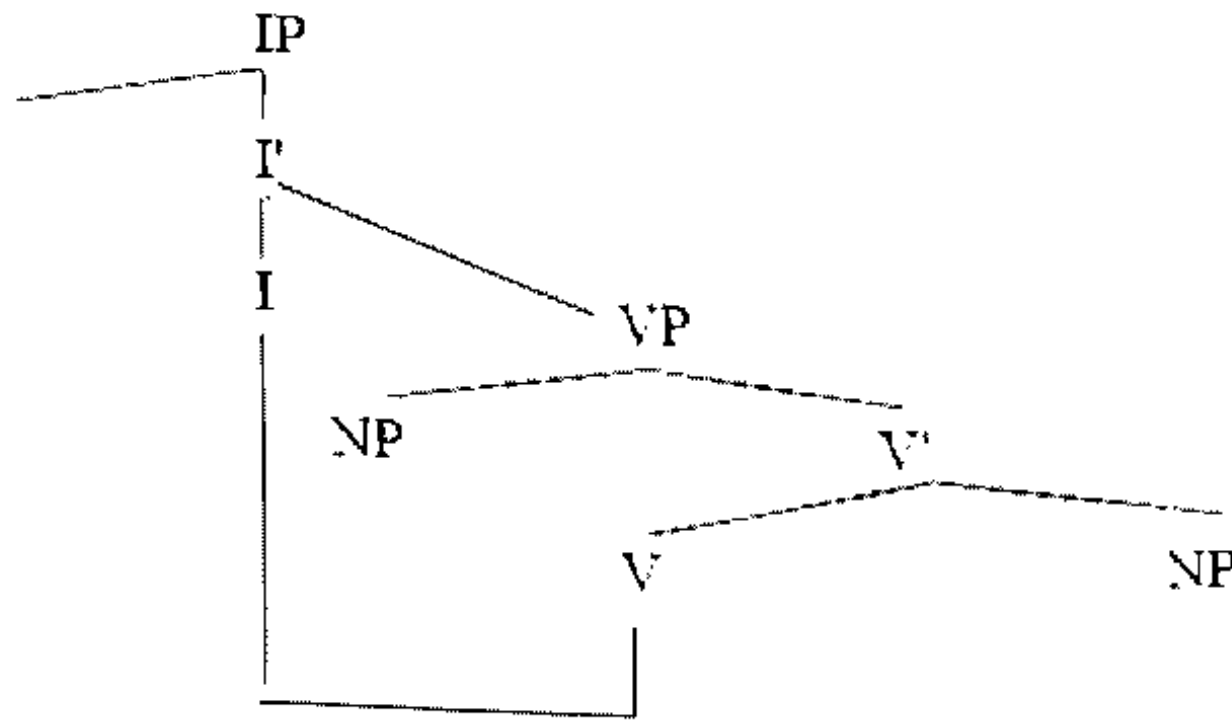
- أن تكون مستقلة بذاتها

فإننا نجد انبثاق ترادفٍ بين مفهوم الجملة البسيطة والجميلة
المستقلة؛ بما يعني أن الجملة البسيطة هي التي تعبر عن فكرة تامة، وتكون
مستقلة بذاتها. أما إذا أخذنا بقول من يرادف بين (الجملة البسيطة)
(والجملة الأصلية) كما في قول أحد الباحثين: "إن النمط الأصلي للجملة
هو الجملة البسيطة التي لا تحتوي إلا على (جميلة مستقلة واحدة) ...
[هي] الأكثر طبيعيةً بين بنى الجمل؛ حيث إنها أول نوع يتعلم الأطفال
نطقه، وهي التي تبقى إلى حد بعيد الجملة الأشيع في لغة الحديث" (٥٣)،
فإن هذا الترادف يتراجع عندما نجد أن (الجميلة المستقلة) قد تكون
استفهامًا، وقد تكون منفية.

ونظرًا لأن مسألة وضع تحديد حاسم لمفهوم (الترتيب الأصلي)
كانت - وماتزال - مسألة بالغة التعقيد، فقد ذهب بعض الدارسين إلى

وضع تحديد كمي؛ فيذهب ماثيو دراير M. Dryer مثلاً إلى أن «الترتيب الأصلي» في لغة ما هو ما يشيع فيها بنسبة الضعف أمام شيوع الترتيب المقابل له^(٥٤). ولكن دراير نفسه يسوق وجهة نظر تعارض هذا التحديد بناء على أن (الشيوع) لا ينبغي أن يُستعمل معياراً؛ لأنه ليس جزءاً من نحو اللغة^(٥٥).

ولقد كان من تأثيرات المقاربات التحويلية في الرتبة أن نهضت اقتراحات خاصة بالرتبة في العربية. وفي هذا السياق نذكر ما ساقه الدكتور موسى البطوش - من جامعة فهد بن سلطان - من أن مسحاً للأدبيات المخصصة لدراسة الرتبة في العربية الفصيحة أظهر أن معظم التفسيرات الحديثة تُقرّر أن الترتيب التركيبي (VSO = فع + فا + مفع) هو الترتيب غير الموسوم unmarked في العربية الفصيحة^(٥٦). ويورد بطوش أن الفاسي الفهري قدّم هذا الترتيب (عام ١٩٩٣) على أنه البنية المركبة القانونية للعربية الفصيحة، وذلك من خلال الشكل التالي:



وهنا نذكر أنه من بين الاستدلالات التي يأخذ بها أصحاب هذا الرأي أننا في الجملة الاستفهامية المحذوفة (المفعول به) يأتي الترتيب هكذا (SV)؛ وذلك كما في قوله تعالى:

● (ماذا أراد الله بهذا مثلاً)

❶ (ماذا تعبدون)

❷ (ماذا أنزل ربكم)

ولكن الباحث نفسه- البطوش- وفي الموضوع نفسه، يذكر أنه «من بين التعميمات التي تم التوصل إليها من توسيع نظريتي (العامل والربط) و(المبادئ والباراميترات (= المفاتيح الخاصة)) التعميم الذي يزعم أن الترتيب التركيبي (SVO = فا + فع + مفع) هو التشكل التركيبي الساري (تحت البنى التركيبية) في العربية الفصيحة^(٥٦). ولعل ذلك التعارض يمضي جنباً إلى جنب مع ما ذهب إليه عبد القادر الفاسي الفهري حين قال «إنني أقرر أن العربية هي بشكل جوهري من نمط اللغات ذات الترتيب (SVO)، وذلك على الرغم من أنه يبدو أيضاً انتماءً لها إلى النمط الخليط SVO/VSO»^(٥٧). ومن الواضح أن المعالجة التحويلية التوليدية لم تسفر إلا عن إستمولوجيا مفرقة في (الاختزالية) والتجريد الرياضي الشكلاني. ولقد كان ذلك مدعاة لنشوء اتجاهات التيار الكبير الثاني في اللسانيات المعاصرة؛ وأعني به الاتجاه الوظيفي، وبخاصة الاتجاه التداولي. ولعل من بين ما يستهدفه هذا التيار التداولي بخصوص قضية (الرتبة) الوصول إلى التأكيد على أن اللغات الإنسانية تستخدم تنوعات ثرية من الترتيبات التركيبية ذات الصلة الوثقى ببلاغة الخطاب.

وحتى نقرب صورة التمييز بين التيارين نأخذ هذا التمثيل التبسيطي الذي يقدمه أحمد المتوكل بالجملتين الآتيتين:

١- أعطيتُ هنداً كتاباً

٢- كتاباً أعطيتُ هنداً

في المقاربة الصورية الفرقُ بين الجملتين هو فرق بنيوي صرفٌ يكمن في أن المكون المفعول في الجملة الأولى يحتفظ بموقعه الأصلي بعد الفعل،

في حين أنه يرد في الجملة الثانية محتملاً للموقع الصدر؛ أي قبل الفعل. أما الفرق بين هاتين الجملتين في المقاربة الوظيفية فإنه بالدرجة الأولى فرق في القصد يعكسه الفرق البنيوي: فالجملة الأولى جاءت على هذا الترتيب لأن القصد من إنتاجها هو إخبار المخاطب بمعلومة (جديدة) غير متحصلة لديه بكليتها، وهي تتعلق بماذا فعل المتكلم. أما تصدير المفعول في الجملة الثانية فهو آيلٌ إلى أن القصد من إنتاجها هو تصحيح معلومة جزئية لدى المخاطب الذي تفترض هذه الجملة نفسها أنه قال مثلاً: بلغني أنك أعطيت هنداً قلمًا^(٥٨). وبعبارة تتكئ على الاصطلاح الفني نقول إننا إزاء نوعين مختلفين من تبئير الرتبة: تبئير الجملة بكاملها في المثال (١) والتبئير الضيق أو المحدود في المثال (٢). فالجملة الأولى تعكس قصد المتكلم إبلاغ المخاطب عما فعل. والجملة الثانية تعكس قصد المتكلم أن يصحح جزئية لدى المخاطب الذي يعرف أن المتكلم أعطى هنداً شيئاً ما. وعلى ضوء هذا التفسير الوظيفي فإن حركة الرتبة في استعمال المتكلم للجملة (٢) ليس مسألة اختيار أسلوبية لبديل عن الجملة (١)، وإنما هو استجابة لمقتضى قصدي يفرضه سياق التواصل.

بمثل هذه المواجهة التحليلية في تفسير حركة الرتبة قام التحليل التداولي الوظيفي بمحاولة تقويض دعائم الفرضية الأسلوبية التقليدية، من جهة، والتحليل البنيوي الصوري في النحو التوليدي من جهة أخرى. وعلى الرغم من أن الصوت التداولي في معالجة الرتبة قد شهد فضاءه الواسع خلال العقود الميلادية الثلاثة الأخيرة فإننا لا يمكن أن نتجاهل ريادة فيليم ماثيسوس Vilém Mathesius (١٨٨١ - ١٩٤٥م) أحد مؤسسي مدرسة براغ الشهيرة. فهو الذي قدم في عام ١٩٢٨م توزيع بنية



الإبلاغ المعلوماتي في الجملة من خلال تقسيمها إلى جزأين هما: الـ *theme* والـ *rheme*. فالـ *rheme* هو المتحدّث عنه في الجملة؛ أي الموضوع الـ *topic*، والـ *rheme* هو ما يُتحدّث به عن الـ *theme*؛ أي التعليق. وباستثمار إدخال ماثيسوس لبنية المعلومات في تحليل الجملة يصل منظرو الرتبة إلى القول: "إنه مع تغيير ترتيب عناصر المقول يتغير معناه أيضاً؛ وبناء عليه فإن رتبة الكلمات في الجملة لا يمكن أن تكون حرة"^(٥٩).

ومن هنا انطلقت الدراسات التداولية تؤكد أن الموقف التواصلية هو الذي يستدعي الخطاب إلى الوجود. كذلك واصلت هذه الدراسات تأكيد أن لكل موقفٍ تواصليةٍ بلاغته الخطابية. وبالتدرج بدأ يتقدم في تحليل التنويعات التركيبية في النص مفهوم (أطر التفاعل بين البنية والوظيفة) ليحل محلّ مفهوم (التحركات الأسلوبية)؛ وذلك على أساس أن إطلاق وصف (الأسلوبية) على هذه التحركات معناه أن هذه التحركات «ليس لها أيّ تضمينات دلالية أو تداولية»^(٦٠) في التمثيل الإدراكي للمعنى، ومن ثم فهي مجرد تلوين تعبيرية يأتي غالباً لغرض تأكيد المعنى الأصلي. أما الانطلاق من مفهوم (التفاعل بين البنية والوظيفة) فهو الذي يستطيع الكشف عن «الأمر المختلفة التي يفعلها المتكلمون باستخدام اللغة: كأن يتواصلوا بالحديث عن العالم، أو أن يعلقوا على مجريات العالم، أو أن يحاول بعضهم إقناع بعض»^(٦١). ومع تنامي وضوح هذا المنظور التفاعلي نهض طرح مؤداه ضرورة «افتراض مستوى للعلاقات التداولية مميّز عن مستوى العلاقات الشكلية التركيبية (أو الدلالية)»^(٦٢). وهذا المكون المميز بات يُسمّى بـ (المكون المعلوماتي *The Informational Component*) الذي يذهب دعاة الأخذ به إلى أن تمثيلات البنى المعلوماتية لا تحدّد فحسب

ما إذا كان مُخرَجًا معيَّنًا مسموحًا به أو غير مسموح، وإنما أيضًا تفذي التمثيلات الدلالية والصوتية، ومن ثم تنظّم، مع أمورٍ أخرى، علاقات الإسناد في الجملة، ومواضع البروز النبري فيها^(٦٣).

ومع تراكم معاناة نظرية (التحركات الأسلوبية) فقد اشتغلت بعض الدراسات على تعديل بعض مفاهيم هذه النظرية ومنظوراتها التحليلية. وهنا نشير مثلًا إلى اقتراح بعضهم أن تحليل ما يسمى بـ(التقديم الأسلوبى Stylistic fronting) - وهي إحدى المقولات المنضوية تحت مقولة (التحركات الأسلوبية) - لا ينبغي له أن يتم على أساس أن لهذه المقولة وجودًا بوصفها عملية نحوية مستقلة، وإنما على أساس تقليصها إلى مجرد مقولة فرعية تدخل تحت مفهوم (التبئير topicalization)^(٦٤). ولكن ذلك لم يعنِ إلا تحولًا من التعبيرية الأسلوبية إلى التحليلية الصورية؛ أي إلى مجرد وصف الظاهرة بأن «عنصرًا انتقل إلى موقع متقدّم في الجملة»^(٦٥). ولذلك وجدنا من يهّب ليقول «إن دراسة اللغة على أساس أنها منظومة خصائص صورية مرتبطة بالمنطق والرياضيات والفلسفة لم تحرز نجاحًا ذا مغزى. وبدلًا من ذلك فقد كان على اللسانيات الحديثة أن تضع تركيزها على دراسة ما يجري في الحدث التواصلى وما يجري أثناءه»^(٦٦). وعلى ضوء هذا الإطار بدأت تنشأ اتجاهات نحوية قائمة على مبدأ يصوغه اللسانيان Johanna Kuningas & Jaakko Leino بقولهما «إننا نعتقد أن كل الترتيبات التركيبية، أو كما نفضل: كل أنماط الترابط التركيبى، ذات أهمية متساوية، ومن المطلوب دمجها في الوصف النحوي»^(٦٧).

وهنا يمكن للراصد أن يعاين تدخل التداوليات لتقرر أن ما نحن بحاجة لأن نسأل عنه ليس هو ما الترتيب الأصلي؟ وإنما هو: ما الوظائف



التواصلية التي يؤديها ترتيبٌ تركيبى معين، ويكون قيامه بهذه الوظائف هو معناه الأصلي المقصود الذي أناطه به المرسل؟ وفي هذا السياق علينا أن نلاحظ أنه حتى لدى الآخذين بالتقسيم الشكلي للجملة فإن (الجملة البسيطة) تؤدي وظيفة تواصلية يصوغها أحدهم بالقول إنها «تعتمد إلى تقديم قدرٍ محدودٍ من المعلومات»^(٦٨). وبطبيعة الحال فإن المتكلم لا يقوم بهذا الاختيار إلا في وضعية يرى أنه لا يناسبها سوى إعطاء قدر محدود من المعلومات؛ وذلك كما في المواقف الآتية^(٦٩):

- الإعلان عن تقرير مباشر
- عرض قائمة بسيطة
- إعطاء توجيهٍ وجيز
- طرح سؤال

وهنا لا بد أن نقرر أننا إذا قبلنا بأهمية هذا السؤال وجوهريته؛ وأعني بذلك سؤال: ما الوظائف التواصلية التي يؤديها ترتيبٌ تركيبى معين، ويكون قيامه بهذه الوظائف هو معناه الأصلي المقصود الذي أناطه به المرسل؟ فلا بد أن نقف برهة لتحديد منظور دقيق لاستخدامنا للمنظور التداولي في تحليل قضية الرتبة. فالمعيار التداولي يُستخدَم أحياناً في التحليل البنيوي الشكلي عندما يذهب هذا التحليل إلى أن من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد الرتبة الأصلية المعيار القائم على التداولية؛ بمعنى أن الترتيب المحايد تداولياً هو أصل للترتيب الذي يحمل تأثيرات تداولية خاصة.

ووجه اعتراضنا على هذا المعيار أننا لا نرى وجوداً لترتيب محايد تداولياً أصلاً، فكل ترتيب هو في سياقه ذو غرض تداولي. ومن ثم فإن

ما يقوله دراير من أننا «في الممارسة، من الصعب عادة أن نبرر الدعاوى القائلة بأن ترتيباً ما هو من الناحية التداولية ليس محايداً»^(٧٠)، هو قول نرى أن نقيضه هو الصواب. فالصعب هو أن نجد تبريراً لأن يكون استعمال تركيب معين بترتيب معين استعمالاً يأتي بغير غرض تداولي. ولناخذ زوجي الجمل اللذين يوردهما دراير^(٧١):

(43) a. Mary, I saw.

b. I saw Mary.

(44) a. Into the room came the Prime Minister.

b. The Prime Minister came into the room.

فهو يرى أن الجملة الأولى من كل زوج هي التي تحمل تأثيراً تداولياً؛ ومن ثم فالجملة الثانية في كل زوج هي محايدة تداولياً. ومن جانبنا فإننا نرى أن كل قول في كل زوج هو حاملٌ لإبلاغٍ تداولي مغاير لما يحمله القول الآخر داخل الزوج نفسه. وهذا ما يتقرر بناءً على حقيقة أساسية وهي أن هذه الأقوال تأتي في سياقات مواقف تواصلية. ومن ثم فقولة (I saw Mary) مثلاً يمكن أن تعني في سياق معين أن المتكلم يريد تأكيد رؤيته لماري فحسب دون غيرها؛ فهو يثبت صريحاً، وينفي ضمناً. وقد تعني في سياق آخر أن المتكلم عندما رأى فتاة تشبه ماري أراد أن يظهر هذا الشبه القوي بقوله هذا؛ فهو لا يريد أن يخبر عن أنه رأى ماري وإنما يريد أن يخبر عن معلومة إدراكه للشبه الشديد بين الفتاتين. ولعل ذلك التحليل يصب في الاتجاه نفسه الذي جعل أحد الرواد المهمين للبلاغيات التداولية في ستينيات القرن الماضي؛ وأعني به للويد بيتزر Lloyd F. Bitzer يقول "إننا لكي نبين أن البلاغة مرتبطة جوهرياً بالموقف لا بد أن



نسلمُ بالرأي البسيط، ولكنه الرأي المبدئي؛ وهو أن العمل البلاغي عملٌ تداولي؛ أي أنه جاء من أجل شيء يقع وراءه. إنه يتغيّر إنتاج حدث، أو يتغيّر تغييراً في العالم؛ أي أنه يؤدي مهمة... وبهذا المعنى فالعمل البلاغي دائماً عمل إقناعي^(٧٢). وبتطبيق بسيط لهذه الفكرة نأخذ مثلاً الجملة التي يقول النحويون العرب إن الخبر فيها مقدم وجوباً:

• ما ناجحٌ إلا المُجدُّ

فالنحويون يقولون إن هذا الترتيب إجباري؛ لأن المتكلم أراد قصر المسند (ناجح) على فئة المسند إليه (المُجدُّ). ومعنى ذلك أن الغاية الإقناعية في بلاغة هذه الجملة هي استبعاد كل الفئات الأخرى من الدخول تحت المسند. فإذا بحثنا قليلاً عن البلاغة الإقناعية التي تستدعي من المتكلم اللجوء إلى هذا الترتيب التركيبي فإننا نقول إن المتكلم بهذه الجملة لا بد أن يكون في موقف حجاجي ضد زعم يرى أن غير المُجدِّ قد يكون ناجحاً. وهذا موقف مغاير تماماً لمقتضى بلاغة (التقرير الخبري) في الجملة (المُجدُّ ناجح) التي يقال إنها (الأصل)؛ وبناء على ذلك يمكن القول إن التحديد من منظور الوظائف النحوية يجعل الجملتين متماثلتين نحويّاً. ولكن التحديد من منظور التداول يجعل كل جملة منهما ناهضة بدلالة مغايرة. ولا شك أن هذا المنظور الثاني هو الذي له تعلق وثيق بالقيمة الإدراكية، أو بالأثر الإدراكي، للاستعمال اللغوي. فما يجمعه النحو يُفصله الإدراك.

وفي مثل هذا الإطار نهضت دراسات كثيرة في اللسانيات المعاصرة حاولت أن تربط قضية الرتبة بالأبعاد التداولية. وعلى سبيل المثال نجد أن اللسانية ديان هنتز التي قدّمت دراسة عن التداوليات والرتبة في

إحدى لغات أهل أمريكا الأصليين تحدد ست وظائف تواصلية لتنوعات ترتيب الجملة في هذه اللغة. فهذا التنوع - وفقاً لاستقصاءات دراستها- يحدث عندما^(٧٣):

١- يتم دخول مشارك جديد

٢- يدعو المتكلم انتباه المخاطب إلى مُحالٍ إليه referent معين

٣- يكون المتكلم في حال إنهاء لكلامه، وحال تهيئة المجال للمخاطب للتعليق

٤- يتم تقديم شيء غير مألوف أو مصاد للتوقع

٥- يكون المتكلم في حال بحثٍ عن كلمة ملائمة

٦- يكون إيراد الحجة ثقيلًا بشكل خاص

وكان من نتائج تراكم مثل هذه الدراسات أن انبثقت توصيات مثل القول بأنه «لابد من إعادة كتابة قواعد وأنظمة سيميائية لهذه اللغة تبعاً لفن الحوار والاتصال والاستقبال، ورسم أبجديات مرجعياتها وسياقاتها ومقاماتها والبحث عن سننها وفق معطى يهتم كثيراً بالأنظمة السياسية ولا يهتم كثيراً بالأنظمة اللسانية بقدر اهتمامه براهن العبارة والنص في استقباله وتأويله»^(٧٤).

وفي مسار أخذ التداوليات بمبدأ (السياق) على أنه مبدأ تفسيري للدلالة، تمّ إقرار حقيقة أن "الحساسية السياقية context-sensitivity والمغزى الإدراكي cognitive significance ظاهرتان لا يمكن الفصل بينهما"^(٧٥).

ولقد تواتر حديث الباحثين عن (وظائف الخطاب في تغيرات



الرتبة)؛ ومن ذلك مثلاً بحث بيليانا ميشيتش إيتش *Biljana Mišić Ilić* (وظائف الخطاب في تغير الرتبة في الجمل الإنجليزية الإخبارية) (٧٦)، وقد اشتغلت على ١٠٠٠ صفحة من النثر الإنجليزي؛ فحللت الجوانب التركيبية والدلالية والنصية والتداولية لـ ١٥٠٠ مثالٍ مستعملٍ بتغييرٍ في الرتبة؛ ومن ثم بيّنت الأدوارَ الخطابية التي تنهض بها هذه التغيرات. وفي هذا السياق نذكر قول توين فان دايك «إن الاختيارات المعجمية، والرتبة، قد يكون لهما وظيفة في السياق التواصلي، أو في تمثيلنا الذهني (حيث إمكان التحيز) في الموقف التواصلي» (٧٧).

وفي هذا السياق يمكن للتوضيح الوجيه أن نشير مثلاً إلى الضابط التداولي لتوالي النعوت والصفات. ولقد كان هناك مقترحات متعددة لتقنين صارم لهذه الضوابط التداولية. فكان ثمة اقتراح بأن ذلك يعتمد على نمط المفهوم؛ بمعنى أن النمط كذا يسبق النمط كذا. وفي هذا جاء الاقتراح بأن التوالي يخضع للتراتب التالي (٧٨):

الكمية < القيمة < الخاصية الطبيعية < العمر < اللون

ووضعت المتواليّة الآتية كضابط في اللغة الإنجليزية:

صفة دالة على عدد الموصوف
صفة دالة على رأي الواصف في الموصوف
صفة دالة على حجم الموصوف
صفة دالة على عمر الموصوف
صفة دالة على شكل الموصوف
صفة دالة على لون الموصوف
صفة دالة على أصل الموصوف
صفة دالة على مادة الموصوف
صفة دالة على غرض الموصوف
الاسم الموصوف

ثم جاء اقتراح آخر بأن الخصائص الموضوعية تكون أكثر قرباً من الاسم،

والخصائص الذاتية تكون أكثر بعداً^(٧٩)؛ فنقول مثلاً:

● جاء الرجل القصيرُ الضاحكُ

ولا نقول في العادة:

● جاء الرجل الضاحكُ القصيرُ

فإذا قلنا هذا التركيب الأخير مع ضغطٍ معين على (الضاحك) فإن ذلك يكون لمقتضى تداولي هو الذي فرض هذا الاستعمال. وفي هذا يذهب الدارسون إلى أن الصفات التي يقع عليها تبئير focus تمثل استثناءً من قيود الرتبة في الصفة^(٨٠) *Adjective Ordering Restrictions*.

ومن ثم يمكن الرد على عدم تجويز مُركباتٍ اسميةٍ مثل^(٨١):

- الطالبُ الأشقرُ المصريُّ...

- السطرُ النحيلُ الأزرقُ...

- المرأةُ البدينةُ العجوزُ...

والمسألة في تصوري ليست بالقول بالاستثنائية، أو بالجواز أو عدم الجواز، وإنما هي بالمقتضيات التداولية، وبخاصة ما يتعلق بتأثير البنى المعلوماتية التي دلت دراسات كثيرة على صلتها الوثيقة بالترتيب الخطي لمكونات الجملة:

ففي المقولين الآتين مثلاً:

● الجاحظُ مؤلفُ كتابِ (البيان والتبيين)

● مؤلفُ كتابِ (البيان والتبيين) الجاحظُ

تختلف الوظيفة الإبلاغية من جهة أن التركيب الأول غرضه تقديم معلومة عن الجاحظ، وأن التركيب الثاني غرضه تقديم معلومة عن مؤلف



البيان والتبيين. وعلى هذا يصبح القول النحوي في إعراب الجملة الثانية بأن ثمة إمكاناً لإعراب (مؤلف كتاب البيان والتبيين) على أنه خبر مقدم؛ أي أنه تقديم على نية التأخير، قولاً يُسقط الغرض التداولي الوظيفي الذي قصده مرسل هذا القول، كما أنه يفضّل زاوية المتلقي الذي لا يجهل كتاب البيان والتبيين وإنما يجهل مَنْ مؤلّفه. ولعل هذا ينطبق على قول النحاة العرب بجواز إعراب مخصوص المدح أو الذم بأنه مبتدأ أو خبر، ففي المقولين الآتين:

- نِعَم الرجلُ محمدٌ
- محمدٌ نِعَم الرجلُ

التركيب الأول ينتمي إلى تبئير الجملة بكاملها، حيث قصد المرسل هو إخبار السامع أنه يمدح شخصاً، وأن هذا الشخص هو محمد. أما التركيب الثاني فهو ينتمي إلى تبئير المسند فحسب (نعم الرجل)؛ حيث قصد المتكلم أن محمداً الذي يعرفه هو والمخاطب؛ أي هو (الموضوع) بالتعبير الاصطلاحي، ممدوح لدى المتكلم. قبل إنشاء التركيب الأول المخاطب لا يعرف مَنْ هو الممدوح عند المتكلم. وقبل إنشاء التركيب الثاني المخاطب يعرف محمداً ولكنه لا يعرف موقف المتكلم من محمد.

وهنا نصل إلى ما تريد هذه المقالة أن تقرره وهو أن ثمة حاجة حقيقية لإعادة النظر في قضية الوصف اللساني لـ (الرتبة في العربية). وذلك من منطلق أن أفضل نظرية لسانية هي تلك التي تقوم بوصف الكفاءات المتعددة التي يقوم عليها التواصل اللغوي.

ولا شك أن دراسة الرتبة من خلال سياقات النصوص والخطابات التواصلية الفعلية سيليقي كثيراً من الضوء على أبعادها التداولية.

ففي سياقات معينة سنجد أن ما أجازته النحاة في حركية الرتبة تأباه النصوص بشكل ظاهر. وما ذلك إلا لأن (النص) - في المحصلة - هو (بنية معلوماتية). فإذا أخذنا بما ذهب إليه هاليدي Halliday حين أشار إلى أن "توزيع الخطاب إلى وحدات معلوماتية أمر إجباري؛ بمعنى أن النص يجب أن يتكون من سلسلة من مثل هذه الوحدات"^(٨٢)، وإذا أخذنا في الحسبان بقول شاف Chafe إن البنية المعلوماتية هي "ظاهرة تعبئة المعلومات التي تستجيب للحاجات التواصلية القائمة بين المتخاطبين"^(٨٣)، فإن كل ذلك يدفعنا إلى القول بأن كل ترتيب للوحدات اللغوية في النص إنما هو خاضع لمقتضيات بنيته المعلوماتية التي تقتضيها بدورها أغراضه التداولية.

ولعلي أختتم هذه المقالة بمثال أقف فيه على نص قصير مجتزأ من حكاية المثل العربي الشهير (إن غداً لناظره قريب)^(٨٤). وسأضع جدولاً من خانتين أضع في الأولى هذا النص كما هو وارد في الحكاية، وأضع في الثانية النص نفسه بعد إجراء إعادة الترتيب على جمل معينة منه. ولا شك أن القارئ سيكتشف بالنظرة المقارنة كم ستتخطم الأبعاد التداولية التي يستشعرها في النص الأصلي من جراء هذه الإعادة الترتيبية على الرغم من أنها، أي الإعادة، التزمت بالأصول المعيارية في الجواز المنصوص عليه في القواعد النحوية (انظر الجدول).

وبطبيعة الحال فإن سياق هذه المقالة لا يتسع لتحليل موسع للاقتضات التداولية التي تجعل الخروج على وضعيات الرتبة كما وردت في النص أمراً يهدد انتظام بنيته المعلوماتية، ومن ثم يقلص كفاءته الإبلاغية. ولذلك سأكتفي بتحليل مثالين تركيبيين فحسب هما:



- وكان لديه فرسٌ اسمه اليعموم
 - وكان أن امتطي صهوةَ هذا الفرس يوماً للصيد.
 - التركيب الأول: وكان لديه فرسٌ اسمه اليعموم
- هذا التركيب يحتمل من الناحية النظرية أن يتشكل كما يأتي:
- وكان فرسٌ اسمه اليعمومٌ لديه^(٨٥)
 - وكان لديه فرسٌ اليعمومٌ اسمه

والسؤال إذن: لماذا ورد في النص على النحو الذي ورد به وليس بصورة أيٍّ من الصورتين الأخيرين؟. والإجابة تتمثل في أن الموقف التواصلّي لخطاب النص يشتغل على التدرج الطبيعي الذي يقتضيه نسقُ إيراد المعلومات في سياق هذا النص: فمعلومة (له اسم) أعمّ من معلومة (اليعمومٌ اسمٌ). ومعلومة (له اسم) أهمُّ عند المتلقي من معلومة (اليعموم اسم). ولو كانت الجملة هي (اليعمومٌ اسمه) لكان معنى ذلك أن النص يفترض أن المتلقي لديه هذا الاسم/ الوصف (= اليعموم)، ولكنه يجهل علاقة هذا الاسم بهذا الفرس: هل هو اسمه، أم لقبه، أم هو اسم لغيره... إلخ؟. ولكن الجملة حين جاءت بالترتيب الواردة به فقد اتسقت مع قاعدة معلوماتية عامة هي أن هذا الفرس له اسم، شأنه شأن أيّ فرس يقتنيه الكُبراء، ثم تنزلت إلى التخصيص بذكر أن هذا الاسم هو (اليعموم).

- التركيب الثاني: وكان أن امتطي صهوةَ هذا الفرس يوماً للصيد
- هذا التركيب يحتمل من الناحية النظرية أكثر من تشكّلٍ، ولكننا نكتفي بالتشكل الآتي:

• وكان أن امتطي للصيد سهوةً هذا الفرس يوماً .

وهذا الاختيار لهذا التشكل معنيٌّ برتبة (المفعول لأجله) - ويمثله في التركيب (للصيد) - بالنسبة إلى أجزاء الجملة الفعلية. فالدكتور تمام حسان يرى أن ترتيب مكونات الجملة الفعلية يمضي على النحو الآتي:

فعل فاعل مفعول به مفعول معه مفعول مطلق ظرف زمان ظرف مكان مفعول له
ضرب تٌ زيداً وطلوعٌ ضرباً يوماً في داره تأديباً
الشمس شديداً الجمعة له^(٨٦)

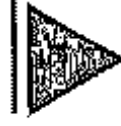
ومن الواضح في جملة النص التي نحن صددها أن (المفعول لأجله: للصيد) يقع في الطرف الأقصى للترتيب. وقد يقال هنا إننا إزاء حالة من الالتزام بالترتيب الأصلي لرتبة المفعول لأجله. ولكننا نرى أن إيراد (المفعول لأجله) هكذا متأخراً في الترتيب يتعلق بأن المعلومة الخاصة بسببية خروج النعمان ليست في صدارة التركيز؛ لأن (الصيد) حالة تكرارية معتادة في سبب حدث خروج النعمان. وسببين من خطاب النص وسياقه أن القصة برمتها لم تكن البطولة فيها للصيد. ومن ثم فنحن نتصور أن محددات القصد التداولي تجعل ترتيب العناصر في أي تركيب أمراً خاضعاً لتتوعات سياق الاستعمال وأغراض التواصل فيه. فصي قول عمر بن ربيعة مثلاً:

لِحُبِّكَ أَحَبُّتُ مَنْ لَمْ يَكُنْ صَفِيًّا لِنَفْسِي وَلَا صَاحِبًا

يبدو تقديم مركب المفعول لأجله (لحبك) ضرورة إدراكية قصدية تختلف عن ورود التركيب بصور أخرى مثل:

• أَحَبُّتُ لِحُبِّكَ مَنْ لَمْ يَكُنْ ...

وسيصبح التركيب مخففاً في أداء هذا المعنى المقصود بالتقديم لو



أنه جاء بصورة:

• أحببتُ من لم يكن صفيًا لنفسِي ولا صاحبًا لحبِك

ولذلك فإنه قد يكون لنا أن نختلف مع الوقفة التحليلية التي وقفها تمام حسان حين يقول مباشرة بعد إيراد رؤيته للترتيب الأصلي للرتبة غير المحفوظة في العربية "إذا قرأنا (أأفكًا آلهةً دون الله تُريدون) (الصافات: ٨٦) ونظرنا إلى ترتيب الأبواب السابق وجدنا المفعول لأجله وهو آخرها رتبةً قد تصدر هذا الشاهد يتلوه المفعول به ونعته، فعلمنا أن أول ما تعلق به الاهتمام هو السببية التي عبر عنها المفعول لأجله، لأن الكفر عن ضلال قد تُرجى له الهداية، أما الكفر عن إفك فذلك انحراف مع تدبير وكيد وإصرار... ومعنى ذلك أن التقديم وهو أسلوب عدولي عن أصل الرتبة ومؤشر أسلوبِي إنما يكون لغايات تتصل بالمعنى»^(٨٧). ووجه الاختلاف الذي نراه هو أن الأمر ليس من باب (العدول الأسلوبِي) الذي يفضي الأخذ به إلى تعادل المعنى الأصلي - أو القضوي- بين مساق الآية على النحو الذي سبقت به ومساقها لو كانت (أتريدون آلهة دون الله إفكًا). وتلاحظ هنا أن تمام حسان يقر بأن الترتيب الذي جاءت به الآية إنما هو «لغايات تتصل بالمعنى»: أي أن الأمر أمر دلالي يتعلق بمقصد المرسل من هذا الترتيب دون غيره. فتبئير (أأفكًا) بهذا الترتيب جعل (الإفك) حكمًا على هذه الإرادة التي يريدونها من يريد آلهة دون الله. فالمفعول لأجله حين تصدر هنا أصبح سببًا وحكمًا في آن على الفعل الوارد.

خلاصة:

في هذا البحث حاولت أن أقدم جملة من الاستدلالات على أن الترتيب التركيبي أمر وثيق الارتباط بمحددات الخطاب وغاياته التداولية التي يستهدفها مرسل الرسالة اللغوية، ويقتضيها سياق الموقف والعلاقة والأعراف الثقافية بين هذا المرسل ومتلقي خطابه. ولقد كان المنظور الذي يؤكد نهوض علاقة التلازم بين الهيئة الترتيبية للتركيب والتعبئة المعلوماتية التي تحملها هذه الهيئة هو المنظور الإستمولوجي الذي عالج البحث من خلاله موضوعه. ومن ثم فإن البحث وقف بالتقدير العلمي لبعض الالتفاتات التراثية في النحو والبلاغة ولدى الأصوليين، مما يكرّس لتأسيس هذه الرؤية التداولية. والبحث يرى أنه يمكن استثمار هذه المعطيات التراثية في قيام وصف تداولي لخطاب الرتبة في العربية. كذلك فإن البحث وقف إلى جانب تلك الدعوات التي تشهدها بعض الاتجاهات اللسانية المعاصرة، والتي تذهب إلى أن القول بأن البنية المعلوماتية هي جزء من النظام القاعدي للغة، وأن هناك سمات نحوية، وسمات تأليفية، غرضها الوحيد هو الإشارة إلى تميزات متعلقة بالبنية المعلوماتية للتركيب. ومن ثم فالترتيب التركيبي هو ترتيبٌ تفرضه في سياقه التداولي المقتضيات والمحددات المعلوماتية المستهدفة بين أطراف الخطاب التواصلية.



النص الأصلي	النص بعد إجراء إعادة الترتيب
<p>يحكى أن النعمان بن المنذر كان يهوى الصيد، وكان لديه فرسٌ اسمه اليجموم. كان سريع العدو. وكان أن امتطي صهوة هذا الفرس يوماً للصيد. ورأي حماراً وحشياً وأراد صيده. وكان هذا الحمار سريع الجري؛ فتتبعه النعمان بن المنذر حتى ضل طريقه في الصحراء؛ فلا هو استطاع أن يرجع الي قصره، ولا هو استطاع أن يصطاد الحمار. وأثناء حيرته لمح من بعيد خيمة في الصحراء، فاقترب منها، وشاهد في داخلها رجلاً وامرأته. وأحس الرجل والمرأة بالقدام إلى الخيمة عندما سهل الحصان الذي يركبه. كان رجلاً مهيباً يدل منظره وملابسه علي أنه إنسان مهم!</p> <p>ودخل النعمان بن المنذر الخباء، وكان علي وجهه أثر السفر، وبدا علي وجهه الإجهاد. لم يعرفاه أول الأمر. وطلباً منه يستريح. ولم يكن لدي الرجل - وكان يُسمى حنظلة - سوي شاة وبعض اللبن، فقدمها له الشاة بعد أن ذبحها الزوج، وقدمت المرأة له اللبن. وبات النعمان ليلته في هذا الخباء. وفي الصباح أخذ طريقه إلي قصره، بعد أن دله الرجل علي الطريق إليه، بعد أن عرف أنه النعمان بن المنذر. قبل أن يفادر النعمان الخباء قال:</p> <p>- يا أخا طي.. عرفت أنتي الملك النعمان فاطلب جزاء ما قدمت لي. ورد عليه الرجل: - أفعل هذا إن شاء الله.</p>	<p>يحكى أن النعمان بن المنذر كان الصيد يهوى، وكان لديه فرسٌ اسمه اليجموم. كان سريع العدو. وكان أن امتطي للصيد صهوة هذا الفرس يوماً. ورأي حماراً وحشياً وأراد صيده. وكان هذا الحمار سريع الجري؛ فتتبعه النعمان بن المنذر حتى ضل طريقه في الصحراء؛ فلا هو استطاع أن يرجع الي قصره، ولا هو استطاع أن يصطاد الحمار. وأثناء حيرته لمح من بعيد خيمة في الصحراء، فاقترب منها، وشاهد رجلاً وامرأته في داخلها. وأحس بالقدام الي الخيمة والمرأة عندما سهل الحصان الذي يركبه. كان رجلاً مهيباً يدل علي أنه إنسان مهم! منظره وملابسه!</p> <p>ودخل الخباء النعمان بن المنذر، وكان أثر السفر علي وجهه، وبدا الإجهاد علي وجهه. لم يعرفاه أول الأمر. وطلباً منه أن يستريح. ولم يكن سوي شاة وبعض اللبن لدي الرجل - وكان حنظلة يُسمى. فقدمت الشاة له بعد أن ذبحها الزوج، وقدمت اللبن له المرأة. وبات ليلته في هذا الخباء النعمان. وأخذ في الصباح إلي قصره طريقه، بعد أن دله علي الطريق إليه الرجل، بعد أن عرف أنه النعمان بن المنذر. قبل أن يفادر الخباء النعمان قال:</p> <p>- يا أخا طي.. عرفت أنتي النعمان الملك فاطلب جزاء ما قدمت لي. والرجل رد عليه: - إن شاء الله أفعل هذا.</p>

قراءات معاصرة لتفضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي
بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء المنهج الحديث)
٢٠١٩/٣/١٤ هـ ١٤٤٠/٧/٧

المراجع والتعليقات:

١. عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، طبعة ٢٠٠٠م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ٤٢
٢. من التعريفات المقبولة لمفهوم (العمل المشترك) أنه "أي شكل من التفاعل الاجتماعي يقوم فيه شخصان أو أكثر بتتسيق أفعالهما في المكان والزمان لإحداث تغيير في البيئة المحيطة". انظر: *Joint Action: Bodies and Minds Moving Together. In: TRENDS in Cognitive Sciences. Vol. 10 No.2, pp. 70–76*
3. *Maria Josep Cuenca: Cognition, pragmatics and grammar. In: Noves SL. Revista de Sociolingüística. Winter 2003. PDF on: <http://www.gencat.cat/llengua/noves>*
4. *Margarida Bassols Puig: (Pragmatics and discourse analysis). In: Noves SL. Revista de Sociolingüística. On: <http://www.gencat.cat/llengua/noves> Winter 2003*
5. *Ibid.*
6. *Laura Alba-Juez: Discourse analysis and Pragmatics: Their Scope and Relation. In: Russian Journal of Linguistics, 2016, 20 (4), 43—55.*
7. *David Crystal, 1997, A dictionary of linguistics and phonetics. p.301, 4th edition. Cambridge, MA: Blackwell.*
8. *Canale, Michael & Merrill Swain (1980): Theoretical Bases of Communicative Approaches to Second Language Teaching and Testing. P. 6. In: Applied Linguistics, V.1 , N.1. p. وانظر أيضًا : Elvira Koran (2016): Developing Sociolinguistic and Pragmatic Competences in English as Foreign Language (EFL) Students at University Language Schools (Iraqi Case). (Extended Abstract of Ph.D. Dissertation). On: <https://www.ibsu.edu.ge/Upload/.../elvira-koran-final-eng-abstr.pdf>*



9. *Martin Howard: On the relationship between sociolinguistic and grammatical development. A longitudinal case-study of L2 French. On: www.eurosla.org/wp-content/uploads/2015/02/Howard.pdf*
10. *Ibid.*
11. *Robert J. Matthews (2003): «Does Linguistic Competence Require Knowledge of Language?. in Alex Barber (ed.): Epistemology of Language (Oxford University Press), pp. 187213-.*
١٢. قبائلي عبد الغني (٢٠١١): النظرية اللسانية العربية الحديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية عند مازن الوعر. على:
<http://revue.ummtto.dz/index.php/pla/article/download/396287/>
13. *Lewis (1983), p. 184. Cited by: Stephen Schiffer: Meaning and Formal Semantics in Generative Grammar. P. 74. In: Erkenntnis (An International Journal of Scientific Philosophy) 80(1):61–87, 2015.*
14. *Bruno G. Bara Cognitive pragmatics: The mental Processes of Communication. P. 443. In: Intercultural Pragmatics 8-3 (2011), 443–485.*
15. *Jan Zienkowski, Jan-Ola Ostman and Jef Verschueren (eds.): Discursive Pragmatics. P. 266. John Benjamins Publishing Company.*
16. *Ibid, P. 269*
17. *Kriszta Szendroi (2014): Focus and the interaction between syntax and pragmatics. In: Lingua 114 (2004) 229–254, on: www.elsevier.com/locate/lingua 0024-3841/*
١٨. الكتاب ١/٣٢
١٩. الكتاب ١/٣٤
20. *Guenever Johanna van der Wal (2009): Word order and information structure in Makhuwa Enahara. P. 135. Doctoral Thesis, Leiden University. On: https://openaccess.leidenuniv.*

nl/handle/1887/13845

21. Thomas McFadden (2004): "The position of morphological case in the derivation: a study on the syntax-morphology interface". Chapter 5: On morphological case and word-order freedom. P. 149. Dissertation in University of Pennsylvania, Philadelphia. On: ftp://ling.upenn.edu/studentpapers/tmc-fadde/diss_ch5.pdf

٢٢. انظر للمزيد من التفصيل::

Keith Allan (1986): *Linguistic meaning*. Vol. 11, P. 59. Routledge & Kegan Paul.

٢٣. عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز. تصحيح السيد محمد رشيد رضا،

دار المعرفة بيروت ١٩٧٨ ص ٢٢٢ - ٢٢١

٢٤. من الوجهة الإعرابية في النحو العربي تظل الوظيفتان النحويتان المسندتان

إلى (أيضاً)؛ وهما: أنها (مفعول مطلق) عاملة محذوف ومعناه: عاد عوداً، أو

(حال) من ضمير المتكلم حذف عاملها وصاحبها؛ أي: أخبر أيضاً، أو أحكي

أيضاً؛ أي: راجعاً - [انظر مثلاً: محمد سعيد إسبر، بلال جنيدي: الشامل:

معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها (أيضاً). دار العودة- بيروت- ط٢-

١٩٨٥م] أقول: تظل هاتان الوظيفتان غير مبينتين عن تلك المعانى التي يقتضيها

الترتيب الموقعي حسبما أوضحنا أعلاه.

25. Gabriela Miššíková (2007): *pragmatic dimensions in Stylistic*

Analysis. P. 92. In: *BRNO STUDIES IN ENGLISH 33*. On:

https://digilib.phil.muni.cz/.../I_BrnoStudiesEnglish_33-2007-1_8.p...

٢٦. عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز. ص ١٠٦ وما بعدها.

٢٧. السابق نفسه. ص ١٩٠

٢٨. السابق نفسه. ص ١١٠

٢٩. السكاكي: مفتاح العلوم - تحقيق عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية،



بيروت ، لبنان ، (٢٠٠٠) ص ١٢٥ .

- ٢٠ . الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. المسألة ٢٨، ص ٢٢٦
- ٢١ . يلاحظ مثلاً ميل اللغات إلى أن تجعل الأسماء التي تنتمي إلى الفئة الأولى (فئة النوع الإنساني) تحتل مواقع ابتدائية في الجمل. ولإبراهيم أنيس في هذا السياق ملحوظة مهمة. فهو يرى أن ترتيب أجزاء الجملة يعتمد على وضوحها في الأذهان، وعلى درجة قرعها للأذان. ومن ثم فهو يذكر ما دلت عليه التجارب المتعددة من أن "مثل هذا الترتيب يبدأ بالأسماء المحسوسة ومنها الأعلام، ثم الأسماء المجردة أو المعنوية ومعها الأفعال وأخيراً يُعنى الذهن بالأدوات وأشباهاها". انظر: د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ص ٢٨٠ .
- ٢٢ . انظر للتفصيل: د. مصطفى جمال الدين: البحث النحوي عند الأصوليين. ص ٧٢ - ٢٧٣ . دار الهجرة - ط ٢ - ١٤٠٥ هـ .
- ٢٣ . انظر للتفصيل: د. مصطفى جمال الدين: البحث النحوي عند الأصوليين. ص ٧٢ - ٢٧٣ . دار الهجرة - ط ٢ - ١٤٠٥ هـ .
- ٢٤ . محمد محمد صادق: محاضرات في علم أصول الفقه. ١ / ٢٩٠
- 35 . الزملكاني: التبيان في علم البيان. ص ٧٤ (تحقيق احمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٩٦٤)
- ٢٦ . السابق. ص ٧٤ - ٧٥
- ٢٧ . الشاطبي: الموافقات في أصول الشريعة. شرح وتعليق عبد الله دراز - ٣ / ١٤٠ (دار المعرفة، بيروت، ط ٢ - ١٩٩٧).
38. Hyman Hurwitz (1832): *The Elements of the Hebrew Language*. P. 250. The University of London. Cited p. 9 in: *Katsuomi Shimasaki (1999): Focus Structure in Biblical Hebrew: A Study of Word Order and Information Structure with Special Reference to Deutronomy. (A Thesis) PDF on: eprints.glos.ac.uk/3323/1/284755_Redacted.pdf*
- ٢٩ . د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ص ٢٨١، الأنجلو المصرية - القاهرة -

(ط ٦ - ١٩٦٦م).

40. Alec King & Martin Alfred Ketley (1939): *The control of language : a critical approach to reading and writing.*

ويبدو أن أنيس سها هنا فلم يذكر سوى أحد المؤلفين Alec King تاركاً ذكر الآخر!

٤١. السابق نفسه. ص ٢٨٣ - ٢٨٤ وقارن: جوزيف فندريس، بتعريب عبد الحميد

الدواخلي، ومحمد القصاص: اللغة. ص ٢٨٢ - ٢٨٣. الأنجلو المصرية - ١٩٥٠م.

٤٢. د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ص ٢٨٩

٤٣. تمام حسان: الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة

المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٨٢ ص ١٤

٤٤. السابق نفسه، ص ١٣٠

٤٥. تمام حسان: الخلاصة النحوية. (عالم الكتب - ٢٠٠٠م) ص ٨٣

٤٦. السابق نفسه. ص ٨٣

٤٧. السابق نفسه. ص ٨٦

48. Edward Sapir: *Language: (1921, reprinted 1978): An Introduction to the Study of Speech. P. 65. Granada.*

49. Bloomfield (1962): *The Menomini Language. p. 440. Cited in: Jeff Mühlbauer: Word-order and the Interpretation of Nominals in Plains Cree. PDF on: <https://pdfs.semanticscholar.org/.../b411df44e8e607850d3094b7b40...>*

50. Mousa A. Btoosh (): *Case and Word Order Alternation in Standard Arabic: An Optimality Theoretic Account. In SKASE Journal of Theoretical Linguistics [online]. 2017, vol. 14, no. 1 [cit. 2017-06-18]. Available on web page http://www.skase.sk/Volumes/JTL34/pdf_doc/03.pdf. ISSN 13- qvf. d]R ulvhWh36-782X*

51. Harald Hammarström (2015): *The Basic Word Order Typology: An Exhaustive Study. Leipzig.*

٥٢. أخذ هنا بترجمة clause عند د. موسى بن مصطفى العبيدان في كتابه دلالة



- تراكيب الجمل عند الصوليين. ص ١٥. دار الأوائل - دمشق - ط ١: ٢٠٠٢م؛
حيث مثل لها بجملة الشرط وجملة الصلة والجملة الواقعة فاعلاً...إلخ.
53. «Sentence structures», *EL Paso Community College. On:*
https://www.epcc.edu/CollegeReadiness/Documents/Quik_Tips.pdf
54. *Diane M. Hintz: Pragmatics of Word Order in South Conchucos Quechua . p. 43, in: Jeanie Castillo (Ed.) (2003): Proceedings from the sixth Workshop on American Indigenous Languages. Department of Linguistics, University of California, Santa Barbara.*
55. *Matthew S. Dryer (2007): "Word Order". p. 76, in: Language Typology and Syntactic Description Second edition, Volume I: Clause Structure. Cambridge University Press.*
56. *Mousa A. Btoosh (2017): Case and Word Order Alternation in Standard Arabic: An Optimality Theoretic Account. In SKASE Journal of Theoretical Linguistics [online]. 2017, vol. 14, no.1 [cit. 2017-06-18]. Available on web page http://www.skase.sk/Volumes/JTL34/pdf_doc/03.pdf. ISSN 1336- 782X.*
57. *Abdelkader F. Fehri (1993): Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words. P. 16. Springer Science + Business Media Dordrecht.*
٥٨. أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد.
منشورات دار الأمان الرباط ٢٠٠٦.. بتصرف.
59. *Rodionova, Elena V. 2001: Word Order and Information structure in Russian Syntax. P.2. Grand Forks, North Dakota. 2001. On:*
<https://arts-sciences.und.edu/summer-institute-of.../2001-rodionova-elena.pdf>
60. *Dennis Ott: Stylistic fronting as remnant movement. Working Papers in Scandinavian Syntax 83 (2009) 141–178. On:*

- citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.530...pdf*
61. Christopher Hart (2014): *Discourse, Grammar and Ideology: Functional and Cognitive Perspectives*. P.1. Bloomsbury Academic.
62. Ceyhan Temürçü (2002): *The interaction of syntax and discourse in word order: data from Turkish*. Pdf on: www.phil-fak.uni-duesseldorf.de/summerschool2002/Ceyhan-Pap.pdf
63. Aviad Eilam (2011): "Explorations in the Informational Component". Publicly accessible Penn Dissertations. On: <http://repository.upenn.edu/edissertations>
64. Diane M. Hintz. *Op cit*, p. 146
65. Dryer, *op cit*, p. 78
66. Armando González Salinas (2001): *The Relation between Syntax, Semantics and Pragmatics*, p. 15- 16. In: *Revista de Humanidades: Tecnológico de Monterrey*, núm. 11, 2001, pp. 13-19. On: www.redalyc.org/pdf/384/38401101.pdf
67. Johanna Kuningas & Jaakko Leino (2006): *Word Orders and Construction Grammar*. P. 301. In: Suominen, M., A. Arppe et al (eds), *A Man of Measure: Festschrift in Honour of Fred Karlsson on his 60th Birthday*, 301–309. (Special supplement to *SKY Journal of Linguistics* 19).
68. Sarah Andersen (2014): *Sentence Types and Functions*. P. 3 San José State University Writing Center.
69. *Ibid*, p. 3
70. Matthew S. Dryer (2007): "Word Order", p. 77, in: *Language Typology and Syntactic Description Second edition, Volume 1: Clause Structure*. Cambridge University Press.
71. Matthew S. Dryer (2007): "Word Order", p. 76, in: *Language Typology and Syntactic Description Second edition, Volume 1: Clause Structure*. Cambridge University Press.

72. Lloyd F. Bitzer (1968): *The Rhetorical Situation*. P. 302. In: *Philosophy and Rhetoric*, 1 (January, 1968).
73. Armando González Salinas (2001). *Op cit*. p. 43
٧٤. د. ناصر بن عبد الله الغالي د. الجمعي بولعراس: التعبيرات الاصطلاحية في لغة الخطاب السياسي العربي ومواجهة الأحداث الدولية. عن ورقة مقدمة لندوة (١٥) في ٢٠ / ٢ / ٢٠١٢م بالمجلس الدولي للغة العربية.
75. Berit Brogaard: «Context and content: Pragmatics in two-dimensional semantics». P. 114. In: Keith Allan & Kasia M. Jaszczolt (eds.) (2012): *The Cambridge Handbook of Pragmatics*. Cambridge University Press.
76. Biljana Mišić Ilić (1998): *Discourse Functions of Word Order Changes In English Declarative Sentences*. In: *The scientific journal FACTA UNIVERSITATIS*, Series: Linguistics and Literature Vol.1, No 5, 1998 pp. 301 - 313
77. Teun A. van Dijk (1995): *Discourse Semantics and Ideology*. in: *DISCOURSE & SOCIETY*, vol.. 6(2): 243-289. On: citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.452.6531&rep=rep1...pdf
78. Alan Cruse (2006): *Glossary of Semantics and Pragmatics*. Edinburgh University Press. (adjectives).
79. Ibid.
80. Alexandra Teodorescu (2006): *Adjective Ordering Restrictions Revisited*. In: *Proceedings of the 25th West Coast Conference on Formal Linguistics*, ed. Donald Baumer, David Montero, and Michael Scanlon, 399-407. Somerville, MA: Cascadilla Proceedings Project. On: www.lingref.com/cpp/wcc/fv25/paper1473.pdf

٨١. انظر جملاً إنجليزية قريبة من هذه في:

Martha Kolln (:): *Rhetorical Grammar: A Modification Lesson*. In: *English Journal*, November 1996, p. 24. On:

csun.edu/.../Content/.../Grammar/kolln%20rhetorical%20grammar.pdf

٨٢. انظر لمزيد من التفصيل:

Kügler, Frank: Information Structure –basic concepts and its realization: cross-linguistic perspective. On: www.ling.uni-potsdam.de/~kuegler/docs/2014.Koeln.IS.kuegler.PDF

83. *Ibid.*

٨٤. ترد قصة المثل في: أبو الفضل الميداني: مجمع الأمثال. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- (دار المعرفة - بيروت، لبنان) ص ٧٠ (المثل رقم ٣٦١). ولقد تداولت هذه القصة مواقع كثيرة، ومن أحدها (moonbaghdad. arabstar. biz) أخذنا هذا المجتزأ.

٨٥. الاسم النكرة (فرس) حدث له تخصيص بالتركيب الوصفي (اسمه اليعموم) فأصبح مهياً ليكون (مبتدأ؛ أي ليكون الموضوع الذي تدور حوله المعلومة المتمثلة في الخبر)

٨٦. انظر: تمام حسان: البيان في روائع القرآن، ص ٣٧٨. عالم الكتب- القاهرة- ١٩٩٣م

٨٧. السابق نفسه. ص ٣٧٩